الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1902) السنة الثامنة - الثلاثاء (7) آب 2010

تقرير: قطاع الطاقة الكهربائية يولد فرصاً استثمارية وتحديات متنوعة عند مستويات الطلب الحالية

3

التجارب الاقتصادية العالمية

التجربة الماليزية أنموذجاً

5

جولتا التراخيص النفطية... تحفيز أم سبات للإقتصاد الوطني؟

الاقتصادي | العدد (1902) السنة الثامنة -الثلاثاء (7) آب 2010

مصادر: مستقبل النفط قد يتعرض للمخاطر بعد خروج القوات الامريكية

بغداد/ رويترز

تثير المخاوف الامنية توجساً لدى الشركات الاستثمارية بعدما مزقت عبوة ناسفة مؤخرة سيارة دفع رباعي مصفحة كانت تقل عمال نفط صينيين في العراق بمنتصف تموز الماضي قال متعاقدون أمنيون ان الجيش الامريكي كان هو المستهدف على الارجح وليس شركة داتشينغ بتروليوم الصينية.

ومزقت القذيفة التي صممها الحرس الثوري الايراني والتي كثيرا ما تستخدمها ميليشيات شيعية في العراق مؤخرة السيارة وخرجت من الجانب الآخر خلف مقعد الركاب الخلفي مباشرة.

وأصيب ثلاثة عمال صينيين يعملون في تطوير انتاج حقل الرميلة أكبر حقول النفط العراقية بخدوش وجروح طفيفة، وأصيب حارس أمن كان يجلس في مقعد أمامي بشظايا.

ولم تهتم شركات النفط الى الان بالمخاوف الامنية بعد ابرام عشرات الصفقات في العراق التي من الممكن أن تزيد الطاقة الانتاجية في البلاد الى أربعة أمثالها لتنافس المستويات السعودية التي تصل الى ١٢ مليون برميل في اليوم.

وقال مسؤول نفط أجنبي يعمل في العراق "ليست لدينا مؤشرات عن شركات نفط دولية يجري استهدافها على أي نحو واعتقد أن ذلك سيتوقف في نهاية الامر على الدافع وراء تلك الهجمات."

وقال مسؤولون عسكريون أمريكيون انهم لا يعتقدون أيضا أن ميليشيا شيعية كانت تستهدف العاملين في النفط أو المنشآت النفطية في الهجوم الذي وقع يوم ١٥ تموز.

وقال الميجر جنرال ستيفن لانزا المتحدث باسم الجيش الامريكي في العراق "اعتقد أن هذا احتمال وحسب."

ولكن بعض شركات الامن والمسؤولين العراقيين يتساءلون ما اذا كان المسلحون الاسلاميون السنة والميليشيات الشيعية سيركزون الان على الشركات التي تعمل على تنمية الاحتياطيات النفطية الهائلة في العراق بعدما انهت القوات الامريكية مهامها القتالية في ٣١ آب وخفضت عدد القوات الى ٥٠ ألفا بعد مرور سبعة أعوام ونصف العام على الغزو الذي قادته الولايات المتحدة.

ودعا كاتب في بيان نشر على موقع اسلامي متشدد على الانترنت الشهر الماضي الى شن هجمات على أنابيب النفط في أرجاء العراق على أساس أن النفط كان سببا رئيسا وراء غزو الدول الملحدة والكافرة لديار المسلمين.

وينظر مسؤولون عراقيون وأمريكيون الى النفط باعتباره الدواء الناجع لكل أمراض العراق، كل شيء يتوقف على ما اذا كان العراق العضو في أوبك قادراً على تأمين حقوله النفطية وأنابيب التصدير ومعامل التكرير الحيوية.

ووضعت الحكومة العراقية قوات الامن وشرطة النفط في حالة تأهب تحسبا لشن هجمات من قبل جماعات على صلة بتنظيم القاعدة مع انهاء الولايات المتحدة عملياتها القتالية وحذرت تقارير مخابراتية من تهديد للمنشآت النفطية.

وقال صفاء الشيخ القائم بأعمال مستشار الامن القومي انه بالطبع ستكون هناك محاولات لاستهداف شركات النفط ولكن القوات العراقية توفر حماية أفضل للمناطق التي تعمل فيها.

ومضى يقول انه لا توجد معلومات دقيقة تظهر زيادة في الهجمات ولكن الشيء المعروف عن الارهابيين هو أنهم يستغلون كل الوسائل الممكنة ويهاجمون أي شخص يمكنهم مهاجمته.

ومن المتوقع أن ترتفع كذلك أعمال القتل والترويع والتهريب في أماكن مثل البصرة حيث تلاشت أكثر الحدود الفاصلة بين العمليات المسلحة والجريمة.

وقال كايل مكينيني الذي يرأس عمليات الشرق الاوسط في شركة ارجو وهي شركة استشارات للاسواق الناشئة "من المؤكد أننا لم نر انتهاء الهجمات الارهابية في العراق."

واستطرد: "قد تتأثر شركات النفط الدولية الى حد ما ولكن هذه الشركات اعتادت أن تعمل في بيئات صعبة وتفهم الوضع في العراق."

وتراجع العنف بشكل عام في العراق بشدة في العامين المنصرمين والجنوب الشيعي حيث معظم الانتاج الحالي من النفط هادئ نسبيا، ولكن لا تزال هناك هجمات.

وقال الجيش الامريكي ان مسلحين أطلقوا قذائف مورتر في أواخر تموز الماضي بالقرب من حقل الحلفاية وسقطت قذيفة على بعد ٢٠٠ متر من بئر نفطية عاملة.

ويتعرض خط أنابيب العراق تركيا في الشمال الذي ينقل نحو ربع صادرات العراق النفطية عادة لأعمال تخريب يلقى باللوم فيها عادة على تنظيم القاعدة وحزب البعث المحظور.

ولم تظهر شركات النفط الكبرى الى الان أي علامة على ضعف التزاماتها تجاه العراق، وتمضي الشركات قدما في طرح مناقصات على أعمال في الحقول التي تعمل فيها للوصول الى مستويات الانتاج التي حددتها.

قال المسؤول النفطي الاجنبي "لا يملك أي منا بلورة سحرية تخبره بما اذا كانت أعمال العنف ستزيد أم لا مع انسحاب القوات الامريكية، اعتقد أن هذا سيتوقف أساسا على قدرة قوات الامن العراقية."

وعلى الرغم من أن شركات النفط اعتادت على الظروف الصعبة الا أن تدهورا خطيرا في الوضع الامني ربما يدفع البعض الى تقليص حجم العاملين أو حتى مغادرة العراق.

وقال المسؤول النفطي: "لا يوجد تأثير على عملياتنا الى الان." وأضاف: "سنحتاج الى تقييم تلك الحوادث كي نكون قادرين على تحديد خطوتنا التالية، ولكن بصراحة فان كل شيء مفتوح الى أن يتم ذلك."

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

تكون الأحداث قليلة التي تجعل معظم دول العالم تواجه تحديات كبيرة ومتزامنة في سبيل تأمين وضمان استمرارية تزويد قطاعاتها الاقتصادية والسكانية بما تحتاجه من الطاقة الكهربائية في جميع الظروف والأوقات.
ولفت تقرير للطاقة الى ان اتجاهات وتطور الطلب على الطاقة الكهربائية كانت تواجه بعمليات تطوير وتحديث متدرجة على قوى وحجم الإنتاج والتوليد لتشمل تطوير المحطات الحالية وتأسيس محطات جديدة ضمن خطط خمسية أو عشرية من دون أن يكون هناك ضغط مباشر وعجز كبير لدى غالبية الدول في سبيل تامين الاحتياجات من الكهرباء وبشكل خاص في أوقات الذروة.

تقرير: قطاع الطاقة الكهربائية يولد فرصاً استثمارية وتحديات متنوعة عند مستويات الطلب الحالية

واشار التقرير الاسبوعي الذي تصدره شركة نفط الهلال الى انه من خلال تسلسل الأحداث اليومية وتطورها يلاحظ أن العجوزات بين حجم الإنتاج/التوليد من الطاقة الكهربائية وحجم الطلب جاءت نتيجة لظروف متشابهة لدى معظم الدول ولم تقف عند حد انخفاض حجم الإنتاج/التوليد النهائي أو قلة عدد محطات التوليد أو نتيجة الدخول في عمليات توقف جزئية لأغراض الصيانة أو التحديث وإنما تعدت ذلك لتصل إلى متغيرات وعوامل من الصعب توقعها في الوقت الحالي وفي المستقبل، وفي مقدمتها التغيرات المناخية الجديدة والتي جعلت من جميع خطط التطوير المتدرجة وعمليات توسيع القطاع غير كافية لتلبية الطلب المتصاعد بسرعة قياسية يفوق قدرات الإنتاج كافة، أضف إلى ذلك فان عمليات التحسين المستمر على قدرات التوليد لدى الدول لم تقابلها ثقافة استهلاك منظمة لدى الأفراد والجماعات الأمر الذي عمّق الأزمة وصعّب من إيجاد الحلول السريعة بالتزامن مع موجات الطلب العالية.

وقال التقرير: أي كانت الأسباب التي تحدث العجز سواء كانت ناتجة عن موسم ارتفاع الحرارة أم انخفاضها أم بسبب الإمطار أم الرياح أم الفقد الكهربائي أو نتيجة طبيعية للتوسع العمراني والنمو الاقتصادي أم الاستمرار في الدخول في مشاريع عملاقة.... الخ، فإن جميعها تتطلب القيام بتنفيذ حزمة من الإجراءات التي من شأنها تخفيف الضغط في أوقات الذروة وضمان القدرة على تلبية الطلب المتصاعد في الأوقات جميع، من أهمها تكثيف حملات التوعية لترشيد الاستهلاك وآلياته التي ستعمل على التقليل من حجم الطلب وتعطي فرصة للتطوير والتحديث من دون حدوث إرباكات وضغوط مفاجئة، في حين يشكل عامل الضمان أو أن تكفل كافة القوانين والتشريعات المستحدثة حرية لدخول القطاع الخاص إلى حيز الإنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية وضمان معايير التنافسية وحركة ومسار الأسعار وبما يضمن تقديم خدمات متنوعة على درجة عالية من الموثوقية والشمول والكفاءة.

واضاف التقرير: تمثل مستويات الطلب الحالية على الطاقة الكهربائية فرصا استثمارية متنوعة للقطاع الخاص الراغب في الدخول والاستثمار إضافة إلى اعتبارها متنفساً جيداً لمؤسسات التمويل المختلفة لتمويل تلك النشاطات وبما يضمن ديمومتها وذلك في ظل انخفاض عدد نوعية الفرص الاستثمارية ذات الجودة والتي يمكن لتلك المؤسسات من إقراضها في الظروف القائمة، فيما تعكس القدرة على إنتاج/توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة فرصة اكبر لجميع الأطراف من توسيع وتنويع حجم التوليد من الطاقة الكهربائية وبالطرق كافة وبما يضمن تحسين وسائل الإنتاج وتنوعها ويدعم طرق الاستهلاك وبدائلها. وفيما يخص اهم الاحداث الجارية في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي فقد اجملها التقرير على الشكل الآتي:

وفي ما الامارات انتهت سبع شركات مقاولات هندسية من تقديم عروضها للأعمال الهندسية والمشتريات والبناء لتنفيذ مشروع خط الأنابيب الذي تطوره شركة"تكرير"في ابوظبي بكلفة تصل إلى ٧٠٠ مليون دولار، والمتوقع اختيار الشركة الفائزة بعد شهر رمضان. وبدأت الشركات في تقديم العروض التقنية في ١٩ تموز. على أن تتم الترسية النهائية للعقد بحلول منتصف أيلول الجاري.

ومددت شركة تطوير حقل زاكوم"زادكو"في أبوظبي الموعد النهائي لتقديم العروض الفنية لمشروع تطوير حقل سطح، والمقدرة تكلفته بنحو ١,٨ مليار درهم، إلى ٢٨ أيلول المقبل.

يذكر أن"زادكو"كانت قد حددت أولاً ٣٠ آب كموعد نهائي لتقديم العروض الفنية، والتجارية لعقد أعمال الهندسة، والتوريد، والتشييد الرئيسي. ويغطي هذا العقد تشييد مرافق بحرية جديدة، إضافة إلى تحديث مرافق قائمة، وخطوط أنابيب في سطح.

من جهة ثانية، حصلت شركة أيه بي بي المتخصصة في تقنيات الأتمتة والطاقة على عقد بقيمة ٢٤ مليون دولار من شركة بتروفاك لخدمات النفط والغاز تقوم أيه بي بي بموجبه بتصميم وتسليم بنية تحتية للطاقة شاملة وحديثة وأنظمة ومعدات أتمتة لمشروع تطوير حقل عصب في أبوظبي بشكل كامل. ويعد تطوير حقل عصب الذي تتولى إدارته شركة أبوظبي لعمليات النفط البرية (أدكو) أحد أكبر مشاريع الاستكشاف والإنتاج في المنطقة وسيساعد المشروع أدكو على تحقيق أهداف الإنتاج التي وضعتها، وتقوم شركة بتروفاك إنترناشيونال بدور مقاول أعمال الهندسة والشراء والاستشارات للمشروع.

كما تنوي شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) رفع حصتها في مشروع برجمير لتخزين الغاز في هولندا إلى ٦٠٪ حيث وقعت الشركة اتفاقية للاستحواذ على نسبة ٢٤٪ من أسهم المشروع المملوك لشركة دياس وبتروكندا/ هولندا، ويخضع الاستحواذ لموافقة وزارة الشؤون الاقتصادية الهولندية، وتملك"طاقة"حاليا نسبة ٣٦٪ من أسهم المشروع، حسب البيانات الواردة في بيان الشركة.

وفي السعودية تعتزم شركة عمليات الخفجي المشتركة - وهي مشروع مشترك بين السعودية والكويت - بناء منشات لجمع وتوزيع الغاز وسوائل الغاز الطبيعي في حقل الخفجي النفطي، وتبلغ طاقة إنتاج النفط من حقل الخفجي الواقع في المنطقة المحايدة بين البلدين قرابة ٦١٠ آلاف برميل يوميا، كما أن أمام شركات الهندسة فرصة حتى ٢٧ أيلول الجاري لتقديم عروضها للمشروع الذي تقدر تكلفته بنحو ٥٠ مليون دولار على الأقل. ولم تذكر الشركة تفاصيل أخرى بشأن المشروع.

وعمليات الخفجي المشتركة مملوكة لشركة أرامكو لاعمال الخليج التابعة لشركة النفط الوطنية أرامكو السعودية وللشركة الكويتية لنفط الخليج، ومعظم الغاز الذي تنتجه السعودية والكويت العضوان في منظمة أوبك هو غاز مصاحب لانتاجهما من النفط لذا ينخفض انتاجهما من الغاز عندما تخفضان انتاج النفط، وزاد شح الامدادات بسبب التزام البلدين بتخفيضات الانتاج التي أقرتها أوبك منذ كانون الاول ٢٠٠٨.

من جانب آخر، تعتزم أرامكو السعودية واكسون موبيل إغلاق مصفاتهما في ينبع البالغة طاقتها الإنتاجية ٤٠٠ ألف برميل يوميا في ٢٠١٣ وذلك لتشغيل مشروع جديد للوقود النظيف، وتستثمر اكسون وأرامكو ٢,٥ مليار دولار لتقليل الكبريت من الديزل والبنزين بمصفاتهما المشتركة، وتصدر المصفاة المقامة على ساحل البحر الاحمر البنزين وزيت الغاز، وسيبدأ الإغلاق عند شباط ٢٠١٣ تقريبا ويستمر من أربعة إلى خمسة أسابيع، وكان مسؤول تنفيذي من وحدة الكيماويات لشركة اكسون موبيل قال العام الماضي ان المشروع لن يغير طاقة المصفاة، وتوقع بدء تشغيل المشروع بحلول ٢٠١٢.وأقامت مجموعة بكسيمكو مشروعا مشتركا مع شركة سعودية لاستثمار نحو مليار دولار على تطوير مصفاة تكرير النفط الوحيدة في بنغادش، حيث ستقوم بكسيمكو وشركة مراسل المحدودة السعودية بتقديم عرض إبداء اهتمام مشترك لتمويل مشروع تطوير شركة التكرير الشرقية المحدودة. وكانت مؤسسة بترول بنغلادش المملوكة للدولة قد دعت في تموز الشركات العالمية والمؤسسات المالية إلى تقديم عروضها لتمويل المشروع البالغة قيمته ٩٠٠ مليون دولار ويقام قرب ميناء تشيتاجونغ.

وفي الكويت توصلت الكويت والعراق إلى اتفاق أولي بشأن تقاسم حقول النفط الحدودية وللسماح لشركة نفط عالمية بتطويرها، كما يتضمن الاتفاق اختيار شركة نفط عالمية للتنقيب عن النفط في تلك الحقول لصالح كلا البلدين، وسيعمل الاتفاق على تجنب أي مزاعم مستقبلية بأن أيا من البلدين يفرط في استغلال الحقول المشتركة، وتمتد حقول كثيرة على جانبي الحدود الصحراوية التي رسمتها الأمم المتحدة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١. من جانب آخر، تعتزم شركة ناقلات نفط الكويت توقيع عقد بقيمة ٤٥,٥ مليون دينار لتصميم وإنشاء مصنع للغاز المسال، يهدف إلى إنتاج ١٥ مليون اسطوانة غاز سنويا وأن المصنع سيقع في منطقة ام العيش شمالي الكويت، كما سيتم توقيع العقد مع شركة هنوا الكورية التي ستقوم بتصميم وانشاء المصنع بمساحة تبلغ ١٥٠ الف متر مربع.

كذلك تستعد شركة البترول الوطنية لطرح مناقصة مشروع المصفاة الرابعة ومشروع الوقود البيئي كل على حدة لاختيار مستشار لكل مشروع عقب الموافقة النهائية من المجلس الأعلى للبترول عليهما، حيث أن طرح المناقصات يخضع لشروط أقل الأسعار وسيتم من خلال اللجنة العليا للمناقصات في مؤسسة البترول الكويتية إذ أن قانون لجنة المناقصات المركزية لا يسمح بمرور العقود الاستشارية عليها، وتوقعت المصادر أن يدفع البعض في اتجاه طرح المناقصات الاستشارية عبر لجنة المناقصات المركزية.

وفي العراق كشفت وزارة النفط عن أن الاتفاق الذي وقعته ار.دبليو.اي الالمانية مع حكومة اقليم كردستان والذي تضمن إمكانية مد مشروع خط الانابيب نابوكو بالغاز مستقبلا غير قانوني، حيث أن تصدير النفط الخام والغاز ومشتقاتهما يقع تحت الولاية الحصرية لوزارة النفط بالحكومة المركزية في بغداد وشركة تسويق النفط العراقية"سومو"، كما أن أي عقود توقع خارج إطار العمل القانوني تعد باطلة وغير قانونية، وكانت ار.دبليو.اي قالت مسبقا أنها وقعت اتفاقا للتعاون في مجال الغاز مع حكومة إقليم كردستان العراق، وينص الاتفاق على أن تساعد ار.دبليو.اي في تطوير وتصميم بنية أساسية لتصدير الغاز ونقله في الداخل وتسويق غاز كردستان العراق.

الاقتصادي | العدد (1902) السنة الثامنة - الثلاثاء (7) آب 2010

خطة التنمية الاقتصادية بين الأمل وتحديات الواقع

الدكتور ماجد الصوري

اكدت خطة التنمية الاقتصادية للسنوات 2014-2010 التي تم اطلاق تنفيذها في آيار عام 2010، على انه تم اعداد البرامج الاستثمارية السنوية ووضع رؤى تنموية شاملة وتحديد آليات المشاريع وتكاملها على اساس المنهج السنوي.وركزت الخطة على قطاعي النفط والكهرباء كأولوية، وتوقعت ان تكون الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي 9.38 كمعدل سنوي، خلال مدة الخطة، ونمو القطاع النفطي بنسبة 13%، ونمو القطاعات الاخرى بنسبة 37%، وذلك من خلال الاستثمار المحلي والاجنبي. وقد بلغ تقدير الاحتياجات المالية للخطة 186 مليار دولار، منها 100 مليار دولار تخصصها الحكومة، و86 مليار تعرض على الاستثمار الخاص العراقي والاجنبي لـ 2700 مشروع.

وعلى سبيل المثال تم تخصيص ٩,٥ مليار دولار لتنمية القطاع الزراعي خلال فترة الخطة، وتأمل الخطة ان توفر زهاء ٤ ملايين فرصة عمل، أي القضاء على البطالة تقريباً، وان تعمل على تغطية ٥٠٪ من الاحتياجات الزراعية للشعب العراقي، وحسب المصادر الاعلامية فأن الحكومة تعقد الكثير من الآمال على الخطة في حل المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية. وهي آمال نريد لها ان تتحقق، إلا أن الواقع الحالي يؤكد على أن الخطة ستواجه تحديات كبيرة سواء في المفاهيم أم الاهداف المرجوة أم في التطبيق العملي، ومن هذه التحديات:

اولاً: من اجل تطبيق أية خطة يجب التحضير لها من جميع النواحي المالية والمادية والآليات والاجراءات والجهات المسؤولة عن التنفيذ والدراسات اللازمة، وضمن اوقات زمنية محددة تتعلق بكل مشروع ومدى ارتباطة بالمشاريع الاخرى، اضافة الى النتائج المرجوة، مع تحديد الجهة المسؤولة عن الرقابة على التنفيذ المالي والمادي، إلا أن الخطة قد حددت فترة التنفيذ خلال السنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤، وتم اقرارها واطلاقها في آيار ٢٠١٠، مع العلم ان موازنة ٢٠١٠ قد سبق وان تم اقرارها قبل اقرار الخطة، ولذلك لم تتضمن موازنة عام ٢٠١٠ متطلبات الخطة لهذه السنة، اما موازنة عام ٢٠١١ فلا يمكن الحديث عنها لعدم تشكيل الحكومة الجديدة حتى الان، ونحن في نهاية الربع الثالث من السنة، فهل هذا يعني ان اعلان اطلاق الخطة هو للدعاية والإعلام فقط؟

ثانياً: لقد حددت الخطة معدلات نمو باستخدام مصادر مالية غير ثابتة و هناك متغيرات كثيرة تتحكم بها مثل انتاج النفط وامكانية تصديره واسعاره. وقد وقعت الحكومة عقوداً تتعلق بتطوير حقول النفط والغاز، ومن المنتظر ان يتم تطوير هذه الحقول خلال فترة الخطة بمعدلات تتجاوز الى حد كبير ما حددته الخطة لنمو هذا القطاع. فحسب الخطة سيكون انتاج النفط في عام ٢٠١٤ بحدود ٢,٨ مليون برميل يومياً على اساس ان العراق ينتج ٢,٥ مليون برميل حالياً، فهل معنى ذلك أن الخطة كانت متواضعة في تحديد تطور قطاع النفط والغاز، أم أنها لاتؤمن بتاتاً بأمكانية تنفيذ ما تم توقيعة من عقود خلال فترة الخطة، أم أن الخطة تتوقع انخفاضاً كبيراً في اسعار النفط في السوق العالمية ما يؤثر على نسبة اسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي وفي نسبة نموه؟

ثالثاً: لقد قسمت الخطة تمويل المشاريع على جزئين، جزء يتم تمويله من قبل الموازنة العامة، وبمقدار ١٠٠ مليار دولار، أي بمعدل ٢٠ مليار دولار سنوياً، وهو ماتقوم بتوفيرة حالياً الموازنة العامة من خلال الموازنة الاستثمارية، فهل اننا سنرى نمواً متواصلاً للنفقات التشغيلية مع ارتفاع الايرادات النفطية حتى لو كان وفقاً للخطة، خلافاً لدعوة الكثير من المعنيين بالشؤون الاقتصادية بضرورة تخفيض النفقات التشغيلية لصالح النفقات الاستثمارية وتركيز هذه النفقات على تطوير وتنمية القطاعات الحقيقية والخدمات الاساسية التي يحتاجها المجتمع والاقتصاد العراقي، وتخفيض نسبة البذخ على متطلبات الاجهزة الحكومية العليا والجهاز الاداري بشكل عام، مع العلم ان موازنة عام ٢٠١١ والموازنات اللاحقة ستشهد عملية تسديد الالتزامات المالية المتعلقة بالمديونية العامة للدولة القديمة والجديدة، ما يؤدي الى تخفيض النفقات الاستثمارية للموازنة نتيجة للاصرار على زيادة النفقات التشغيلية او على الاقل المحافظة على مستواها.

أما الجزء الثاني من الخطة فسيتم تمويله من قبل الاستثمار المحلي والاجنبي، فهل يستطيع مناخ الاستثمار الحالي القانوني والمادي والبشري والمهني استقبال مثل هذه الاستثمارات، لقد دلت تجارب السنوات السابقة قبل وبعد قانون الاستثمار، وقبل وبعد تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في الاقاليم والمحافظات، على عدم التمكن من تفعيل دور الاستثمار عدا ما حققه اقليم كردستان، وما حققه قطاع النفط والغاز في بقية انحاء العراق وخصوصاً في ظل غياب البنية التحتية لاسيما الكهرباء الذي يعد عصب التنمية الاقتصادية، وفي ظل الصراعات على السلطة السياسية، الذي هو في الاساس صراع كبير على السلطة الاقتصادية للدولة المتمثلة بايرادات النفط وممتلكات الدولة الكبيرة المتعددة الجوانب، وفي ظل مظاهر عسكرة المجتمع العراقي وسلوكية رجال الدولة المتنفذين في الاستخفاف بالشعب العراقي في الشوارع والدوائر الرسمية بأرتالهم العسكرية وسياراتهم الفارهة وحماياتهم ومخالفاتهم المرورية والامنية التي اصبحت منهجاً عاماً في سلوكياتهم، برغم الاستهجان الكبير من قبل المجتمع العراقي، وفي ظل التدهور الامني في الفترة الاخيرة، وفي ظل الفساد الاداري والمالي، والبيروقراطية القاتلة، والانفلات الاداري، وضعف المهنية، وعدم وجود الرقابة والمحاسبة!

إن تحديد نسبة ٩,٣٨٪ كمعدل سنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الخطة يعد رقماً متواضعاً جداً في ظل طموحات الشعب العراقي، وفي ظل الامكانات الكبيرة التي يتمتع بها العراق، وفي ظل فائض الموازنة الاتحادية بين الايرادات الفعلية والنفقات الفعلية حتى نهاية عام ٢٠٠٨ الذي بلغ بحدود ٥٢ مليار دولار، وفي ظل نمو ايرادات النفط والغاز المتوقعة خلال السنوات القادمة.

إن وضع الخطة لا يعني ابداً وجود سياسة اقتصادية متكاملة تحدد مسارات التنمية وتأخذ بنظر الحسبان دور القطاعين العام والخاص والتأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ضمن منهجية اقتصاد السوق التي اقرها الدستور.

والظاهر ان المفهوم السائد بين المسؤولين السياسيين بشكل عام بان إقتصاد السوق هو إقتصاد الخصخصة واقتصاد القطاع الخاص لوحده، وتحميل هذا القطاع المسؤولية الكاملة عن تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، أما الدولة واجهزتها فعليها ان تتمتع بالموارد النفطية عن طريق زيادة النفقات التشغيلية لصالح بذخها وترفيهها، وهو مفهوم خاطىء، فاقتصاد السوق لا يعني باي شكل من الاشكال غياب دور القطاع العام وعلى الاخص في المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق، وخصوصاً بالنسبة للقطاعات الستراتيجية والخدمات، مثل الكهرباء والماء والخدمات الاساسية الاخرى، وحتى في مجال الانتاج الحقيقي كالصناعة والزراعة، وبالذات في العراق حيث تتركز لدى الدولة الايرادات النفطية والامكانات المادية الضخمة، التي لا تتوفر لدى القطاع الخاص المهمل، سواء من النظام السابق او النظام الحالي.

إن الخصخصة لا يمكن ان تكون هدفاً، وانما هي وسيلة لجذب اكبر عدد ممكن من الناس نحو النشاط الاقتصادي الفعال، ولا بد من القيام بهذه العملية بشكل تدريجي، حيث تقوم الدولة فيه بدور فعال في عملية تفعيل النشاطات الاقتصادية في جميع القطاعات، ومن ثم الانتقال تدريجياً وباساليب مدروسة و معروفة للانتقال الى تفعيل دور القطاع الخاص في جميع المجالات، لقد وقفت الفئات الحاكمة بشكل قاطع ضد عملية خصخصة القطاع النفطي والسترتيجي، وليس هذا موقفاً خاطئاً، إلا ان الهدف الاساسي منه لم يكن تفعيل دور الدولة التنموي ووفقاً لاقتصاد السوق، وانما للتمتع بالامكانات الهائلة التي يمكن توفيرها للفئات الحاكمة وهذا مادلت عليه تجربة العراق في المرحلة الحالية والمرحلة السابقة لها.

إن الاستمرار في التفكير والسلوكية على هذا المنوال لن يؤدي في النتيجة إلا الى تدمير اكبر لما تبقى من الاقتصاد العراقي، وفرض حلول الخصخصة لصالح المجموعات الاقتصادية الجديدة.

إن التنمية الاقتصادية وحل المشاكل التي يعاني منها المجتمع العراقي لن يكون إلا من خلال إرادة سياسية عملية وفعّالة ذات رؤى اقتصادية واضحة وشفافة، تستطيع ان تستخدم الامكانات المتوفرة وتنميتها، وليس من خلال الخطط غير العملية التي لا يؤمن بها وبتنفيذها حتى الذين وضعوها.

ولا بد ان تعمل هذه الارادة على توفير الجهاز الاداري الذي يستطيع ان ينفذ المهمة والخطط المرسومة بجدية، اضافة الى توفير المتابعة والرقابة على التنفيذ والانجاز المادي والمالي. وعلى الجهاز الاداري ان يتعامل بمهنية كاملة في تنفيذ الاعمال المناطة به، سواء كان ذلك في الوزارة ام الاقليم ام المحافظة وكل المفاصل الادارية الاخرى، فهل اخذت الخطة الخمسية بهذه المبادىء الاساسية الضرورية لكل عمل إقتصادي؟

التجارب الاقتصادية العالمية

التجربة الماليزية أنموذجاً

إيمان محسن جاسم

لعل من نافلة القول إنه عند ولادة دولة ما، تكون عادة ذات إمكانات محدودة واقتصاد ناشئ، الأمر الذي يحتم عليها البحث عن سبل التطوير والطرق والأساليب التي تؤدي إلى نهضة اقتصادية ودولة قوية صاعدة، كما أن الدول المختلفة على مر الأزمنة تمر بأزمات وانهيارات اقتصادية في فترة ما من تاريخها، سواء كان ذلك بسبب الكوارث طبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والأوبئة، أم عوامل بشرية كالحروب الطاحنة والاحتلال القاهر أم سوء استعمال الموارد الطبيعية كالتقطيع الجائر للأشجار واستنفاد المواد الخام من المناجم، ولكن هنالك فروقاً في تعامل الدول مع هذه الأزمات، فبينما تستعيد دول عافيتها الاقتصادية مستفيدة مما حصل في تفادي الأخطاء المستقبلية والنهوض باقتصادها بشكل لم تشهده من قبل في تاريخها كلها، تقبع الدول الأخرى في مشاكلها المالية التي قد تؤدي إلى أزمات داخلية سياسية واجتماعية أو حتى الانهيار التام للدولة واندثارها.

تعتمد الكثير من الدول ومنها العراق على الموارد الطبيعية كالغاز والبترول كدخل أساسي للدولة، ولكن وكما هو معلوم فإن البترول لابد وأن ينضب في يوم ما وكذلك توجه العالم للبحث عن موارد الطاقة البديلة للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري وغلاء الأسعار يجعل اقتصاد هذه الدول غير مستقر في أحسن الأحوال، كما خلفت الثروة البترولية مشاكل أخرى كالاعتماد المبالغ فيه على هذه الثروة مما جعلت الاقتصادي يعتمد بنسبة ٩٧٪ على موارد النفط.

وفي منظور الاستعداد للمستقبل، علينا أن ننظر إلى مصادر أخرى للدخل كالسياحة والزراعة والصناعات الخفيفة. وحققت الكثير من الدول وفي مختلف أنحاء العالم نهضة اقتصادية حديثة تقوم على أسس قوية راسخة، على سبيل المثال لا الحصر: تايوان، أيرلندا، اليابان، البرازيل والصين، كانت هذه الدول تعيش تحت ظروف قاهرة ومعوقات طبيعية ولكن باتخاذ الإصلاحات اللازمة ووجود القيادات الصالحة الخبيرة ووضع خطط مستقبلية واضحة استطاعت هذه الدول أن تستعيد عافيتها الاقتصادية وأن تقلب الموازين لصالحها في فترة زمنية ليست طويلة.

وفي مقالنا هذا سنتناول التجربة الاقتصادية الماليزية التي كانت تعرف بشبه الجزيرة الماليزية وجنوب شرق آسيا بشكل عام كمركز تجاري مهم، حتى قبل صعود نجم ملقا (عاصمة سلطنة ملقا الشهيرة) وسنغافورة (برعاية بريطانية). ولقد تم اكتشاف مصادر ضخمة للقصدير في ماليزيا في القرن السابع عشر الميلادي. وعند استحواذ بريطانيا على الأراضي الماليزية، ابتدأوا بزراعة شجر المطاط (الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي) وشجر النخيل (زيت النخيل) أسوة ببقية المستعمرات التي كانت مناسبة لزراعة تلك النباتات، ومع مرور الزمن وإلى عهد قريب، أصبحت ماليزيا المصدّر الأول عالميا لهذه السلع الثلاث.

في عام ١٩٤١، بينما ماليزيا كانت تقبع تحت الاحتلال البريطاني، احتلت اليابان ماليزيا ضمن إطار الحرب العالمية الثانية، ولكن ما لبثت حتى انهزمت اليابان من دول الحلفاء ومن ضمنهم بريطانيا وأصبحوا هم تحت الاحتلال، وكانت المطالبات المنادية للاستقلال تتعالى حتى تم ذلك في عام ١٩٤٦ (تم إنشاء الفيدرالية بعد ذلك بعامين). وكان النظام الذي ورثته ماليزيا من بريطانيا يقسم الشعب إلى ثلاثة أقسام، الصينيون: الذين تولوا التجارة والصناعة وأصبحوا بذلك أغنى الطبقات في ماليزيا و الهنود: وكانوا يمتهنون الزراعة، وربما التعليم أو الطب إذا حالفهم الحظ في ذلك، ثم الشعب الأصلي (بومي بترا في اللغة الماليزية): وكانوا عادة يعيشون في قرى شعبية تحت تشجيع بريطانيا و كانت مهنتهم الأساسية الزراعة.

ولذلك فقد أزدادت حدة التوتر بين هذه الفئات الثلاث، وأدت أخيرا إلى مظاهرات عنصرية دامية بين هذه الفئات وطرد سنغافورة من الاتحاد الماليزي، كما أدى تشكيل الاتحاد الماليزي إلى حرب ضد دولة إندونيسيا والذي تركز حول جزيرة بورميو التي تضم الآن ولايات لماليزيا وإندونيسيا، كما أن الفقر كان مدقعا في البلاد، حيث وضعت إحدى الإحصائيات النسبة العامة تحت خط الفقر في حدود ٧٥٪.

وعند بداية السبعينيات أتبعت ماليزيا خطى النمور الآسيوية الأربعة (تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة وهونغ كونغ). وبمساعدة اليابان، بدأ التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة والموارد الطبيعية إلى التصنيع، وتم أيضا البحث في كيفية حل مشكلة عدم التوازن في توزيع الثروات بين طبقات وفئات المجتمع، حيث أعطت لجنة ريد (التي كتبت الدستور كذلك) الماليزيين مزايا خاصة، كضمان ٦٠٪ من مقاعد الجامعات، ولعب التخطيط المركزي دورا مهما في النهضة، فتم اعتماد الخطط الخماسية بدءا من عام ١٩٥٥ التي استخدمت للتدخل في توزيع الثورات وتطوير البنية التحتية.

ومن هنا نبدأ التحدث عن الشخصية الأساسية في النهضة الماليزية، التي لعبت دورا كبيرا في تكوين ماليزيا الحديثة وضمان دخولها في مصاف دول العالم المتقدمة، وهو الدكتور محمد مهاتير. الذي يعد رابع رئيس وزراء ماليزيا وحكم البلاد لمدة ٢٢ سنة (لديه من العمر ٨٢ سنة). دخل معترك السياسة بقوة عن طريق كتابه الشهير"الأزمة المالاوية"، التي تحدثت عن السكان الأصليين للبلاد وجعل اللغة الماليزية اللغة الرسمية وحقوق الشعب وغيره من الموضوعات الحساسة في ذلك الوقت.

في فترة رئاسته تحولت ماليزيا إلى قوة إقليمية في الصناعة والبورصات المالية والاتصالات، واعتمد في إصلاحه الاقتصادي على فلسفة الشركات الوطنية، لذلك ساهم في إنشاء العديد من الشركات مثل بيرواجا للصلب والحديد وشبكة أسترو التليفزيونية الترفيهية وشركة بروتون للسيارات، وسعى لتحديث البنية التحتية فأمر ببناء العديد من السكك الحديد وأيضا سد باكون الشهير، وتم التخطيط لبناء عاصمة جديدة أسمها بوتراجايا وبناء أطول ناطحة سحاب إلى عهد قريب: أبراج باترونـاس. ومن نتائج هذه المشاريع تحقيق نسبة نمو ما بين عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٧ تصل إلى ١٠٪، وارتفاع معايير المعيشة ٢٠ ضعفا، وأنخفض معدل الفقر إلى ٥٪ (مقارنة بنسبة ٧٥٪ في فترة ليست ببعيدة) وانخفاض معدل وفيات الأطفال وتحدي الدول المتقدمة في نسبة الأمية المنخفضة للبلاد.

حدثت في عام ١٩٩٧ أزمة اقتصادية هائلة تعرف بالأزمة المالية الآسيوية التي أطاحت بكبريات الاقتصاد الآسيوي في ذلك الوقت. وكان الحل الأول لمعظم هذه الدول هو الاقتراض من صندوق النقد الدولي. ولكنه تحدى الضغط الدولي ورفض مساعدتهم وكانت النتيجة أن استعادت ماليزيا لإتزانها الاقتصادي السريع واعترفت المنظمة له بذلك في وقت لاحق.

وحاليا ترتيب اقتصادها التاسع والعشرون على مستوى العالم ومعدل النمو ٦,٣٪ وإجمالي الناتج المحلي: الزراعة ٨,٦٪، الصناعة ٤٧,٨٪، الخدمات ٤٣,٦٪ ومعدل التضخم: ٢,١٪ نسبة السكان تحت خط الفقر: ٣,٥٪ مع نسبة بطالة ٣٪ وحجم الصادرات: تبلغ ١٦٩ بليون دولار.

أين يكمن سر التفوق الماليزي؟ في عوامل مهمة منها اجتماعية عبر توحيد الشعب الماليزي والقضاء على الفوارق الطبقية وتقليص البطالة وتعزيز فرص التعليم وتدعيمه، والجانب السياسي ظهور قيادات سياسية استطاعت بناء ماليزيا بشكل سليم وفق معايير مستقبلية أخذت بنظر الحسبان التطورات التكنولوجية واستوعبتها.

الألعاب النارية... بين هدر الأموال... وخسارة الأرواح

حيدر شامان الصافي

إعتاد البعض التعبير عن فرحته في المناسبات الاجتماعية المختلفة بإطلاق الألعاب النارية، سواء على مستوى الأفراد والأطفال خاصة، أم على مستوى الدول التي اعتادت تنظيم احتفالاتها مستخدمة الألعاب النارية. وعلى قدر جمال وبهجة هذه الألعاب يكون خطرها وأضرارها.

إن مخاطر الألعاب النارية كبيرة جداً، وفي حالات كثيرة تؤدي إلى حدوث حروق وتشوهات مختلفة، وقد تؤدي إلى حدوث عاهات مستديمة، إضافة إلى اندلاع الحرائق في المساكن والمخازن وإحداث أضرار جسيمة اقتصادية وبيئية، كذلك استخدام الألعاب النارية بطريقة غير رسمية ومنظمة تثير الفوضى وترعب الأطفال وتترك آثاراً نفسية لديهم.

من الضروري بث التوعية الاجتماعية في الأسرة بمخاطر الألعاب النارية على أبنائها، وتوضيح ذلك لهم، وتوجيه الأطفال بالابتعاد عن استخدامها وعدم تداولها، مؤكداً انه يقع على الأسرة دور متابعة أبنائهم وردعهم عن استخدام هذه الألعاب ومحاسبتهم عن كيفية إنفاق النقود.

ان استخدام الألعاب النارية من الظواهر السلبية، التي لابد من منعها، ومعاقبة المحال التي تروج لمثل هذه البضائع، في المقابل يمكن إعطاء الأطفال والشباب الذين يحبون هذه الألعاب الفرصة لاستمتاعهم بذلك من خلال تنسيق منظم ومقنن من قبل الجهات المعنية في ساحات كبيرة في جو واحتياطات أكثر أماناً.

ومن العجيب أن نسمع، ونرى كل سنة أضرار الألعاب النارية، ونقرأ الكثير من المقالات التي تتناول الألعاب النارية، وتذكر عواقبها وآثارها الناتجة عن لعب الأطفال الصغار والشباب بها، ومع ذلك لا يرتدع من الناس إلى القليل، ولا يتعظ إلا الإنسان العاقل أو مَن مرّت عليه مثل هذه الأحداث حفظنا الله منها جميعاً.

مشكلة الألعاب النارية هي مشكلة مجتمعية وليست مشكلة أفراد، ولذلك فإن علاج هذه المشكلة ومواجهتها يتطلب تضافر الجهود الفردية، والجمعية على المستويين الرسمي والتطوعي للوصول الى نتائج إيجابية يجب التركيز على الأسباب الجوهرية للمشكلة والابتعاد تماما عن التركيز على الأعراض المصاحبة للمشكلة، عند التدخل لعلاجها، ويجب الأخذ في الحسبان أن علاج المشكلة لن يكون بين عشية وضحاها، وإنما قد يستغرق زمنا طويلا..والايعاز إلى الجهات المختصة بمنع بيع المفرقعات وتشديد العقوبات على المحال التي تبيعها لأنها تتسبب بالضرر للأطفال الذين لا يدركون حقيقة أخطارها و أن الرغبة في تحقيق الربح يؤدي ببعض التجار إلى بيعها من دون النظر في ما قد تسببه هذه المفرقعات من أضرار لأبنائهم.

لذلك ينبغي علينا – أفراداً وأسراً ومجتمعات – تكثيف الجهود والتعاون على البر والتقوى، والحرص على التناصح وتوعية الشباب، وتحذيرهم صغاراً وكباراً من الشر، وحفظهم من السلوكيات السيئة حتى نستطيع أن ننشئ أجيالاً فاضلة تنشد الخير، وتخدم الدين والوطن، وأن نبتعد –جميعاً– عن السلوكيات الخاطئة والمظاهر السيئة، وأن نحرص على الوعي الحضاري، حتى نقدم الصورة الحضارية والمشرقة لهذا الوطن الغالي ومواطنيه.

جامعة ذي قار/ مركز أبحاث الأهوار

الاقتصادي | العدد (1902) السنة الثامنة - الثلاثاء (7) آب 2010

حوار/ المدى الاقتصادي

تتفاقم ازمة السكن في ظل غياب البرنامج الحكومي الذي يضع العلاجات الناجعة والسريعة لهذه المشكلة التي لم تكن وليدة الصدفة، أوجاءت تحت ضغط المرحلة بقدر ما كانت نتيجة طبيعية لسياسات متخبطة سابقة. الحاجة قدرها الخبراء بواقع اكثر من 3 ملايين وحدة سكنية في ظل عدم فاعلية المنظومة المصرفية في جدلية القروض والسلف والتعامل معها وفق آليات تكاد تكون خجولة وغير مناسبة لحجم الازمة. (المدى الاقتصادي) حاورت المدير العام للمصرف العقاري خضير هليل حول دور المصرف وآليات عمله وسبل تطويرها للتعامل مع ازمة الاسكان.

المدير العام للمصرف العقاري: 30 مليون دينار كافية لبناء وحدة سكنية بسيطة لذوي الدخل المحدود

***يشهد العراق أزمة سكن بشكل متفاقم، كيف ترى دور المصرف في معالجة هذه الازمة؟**

– المصرف العقاري هو مصرف عريق تأسس سنة ١٩٤٨ وهو يمنح القروض لعامة المواطنين من دون استثناء من موظفين الى متقاعدين الى عامة الناس، وبالفعل المصرف العقاري ساهم بشكل فاعل في انشاء الوحدات السكنية للمواطنين من خلال منحه للقروض ونحن لا ندعي ان القرض الذي يمنح يكفي المواطن ١٠٠٪، ولكنه يكفي لبناء وحدة سكنية بسيطة من خلال مبلغ الـ ٣٠ مليون ونحن نختلف عن المصارف التجارية الاخرى من حيث الفوائد التي نحصل عليها ٢٪ فقط وهي فائدة تشغيلية لصرف رواتب الموظفين بينما المصارف التجارية تأخذ ٨٪ ومدة القرض عشر سنوات بينما نحن مدة القرض لدينا ٢٠ سنة، لذلك فالمصرف العقاري هو مصرف للناس البسطاء من الطبقة الفقيرة، حيث ان التسهيلات الموجودة لدينا اكثر من المصارف الاخرى فهي اضافة الى مدة القرض ونسبة الفائدة فنحن في حالة عدم تسديد المواطن لمبلغ القرض لدينا تأمين على حياة المقترض ففي حالة وفاته لا نطالب الورثة بالمبلغ المتبقي عليه ولا نبيع الدار لغرض تسديد المبلغ وانما شركة التأمين هي التي تسدد المبلغ بالاضافة الى انه في حالة احتراق دار المقترض فهناك تأمين على الحريق في شركة التأمين الوطنية.

***لماذا لا توازي قروض المصرف حاجة المقترض لإكمال متطلبات وحدته السكنية؟**

– المصرف العقاري محكوم بأمكانيته المحدودة فهو يقترض من مصرفي الرافدين والرشيد بفائدة مقدارها ٤٪ تسدد من قبل وزارة المالية، فمصرفي الرافدين والرشيد بأمكانيتهما الكبيرة يمنحان ٣٠ مليون ونحن الذين نقترض منهم ايضاً نعطي ٣٠ مليون.

***لماذا لم يبحث مجلس الادارة في زيادة رأسمال المصرف وبالتالي توسيع أنشطته المصرفية على أساس أنه مصرف تخصصي وينبغي أن يتفاعل مع الحاجة؟**

– قبل سنة كان رأس المال ٢٥ مليار دينار بينما الان هو ٥٠ مليار وقد جاء تعميم من البنك المركزي ان على جميع المصارف وخلال ثلاث سنوات ان يكون رأس المال ٢٥٠ ملياراً. ومسألة التوسع محكومة بأننا لا نمتلك الامكانات الكافية للتوسع، ولكن المصرف مستمر ففي سنة ٢٠٠٦ كانت هناك دراسة لدمج المصرف العقاري مع احدى المصارف الحكومية اما الرافدين او الرشيد، لكن وزارة المالية ارتأت ان يتم إقراض المصرف من قبل مصرفي الرافدين او الرشيد بفائدة ٤٪ تتبناها الوزارة نفسها، كما تجدر الاشارة الى ان القرض العقاري قبل ٢٠٠٣ كان ٤ ملايين دينار بينما الان اصبح ٣٠ مليونا، وبأعتقادي أن هذا المبلغ كاف للمواطن البسيط الذي لديه قطعة ارض لكي يبنيها وليس لمن يريد بناءً فخماً فمن مدة على سبيل المثال جاءني احدهم وهو يملك قطعة ارض مساحتها ٣٠٠ متر وقد بناها بطريقة فخمة (دبل فاليوم) فقلت له ان المصرف لا يستهدف امثاله، بل هو للمواطنين البسطاء.

***وكيف تدعمون ترميم الوحدات السكنية؟**

– ممكن أن يكون بيتاً مشيداً ونقرض على اضافة بناء مبلغ قدره (١٢) مليونا بسعر الفائدة نفسه ولكن مدة القرض ١٥ سنة، ومن الجدير بالذكر هنا ان القسط الشهري للثلاثين مليون لايتجاوز الـ١٦٦ الف دينار ومن هنا يتضح كيف ان مبلغ القسط بسيط.

***لماذا لم يقم المصرف العقاري بإشاعة أنشطة مصرفية أخرى لكي يطور سعياً للتطوير؟**

– مارس المصرف العقاري بعد عام ٢٠٠٧ النشاط المصرفي التجاري لكنه توقف منذ ٢٠٠٩ عام عن العمليات المصرفية التجارية الاخرى لأنه يعد مصرفاً تخصصياً وكذلك الأمر بالنسبة للمصرفين الصناعي والزراعي.

***مصرفا الرافدين والرشيد غير متخصصين ولكنهما يمنحان قروضاً عقارية؟**

– مصرفا الرافدين والرشيد يتخصصان بالعمليات التجارية والعمليات الصيرفية البحتة لكن في الفترة الاخيرة ومنذ اقل من سنة اصبحا يمنحان القروض الاسكانية بأمر من وزير المالية ولكن في السابق لم يكونا يقومان بهذه الاعمال بل كانا فقط يمنحان تسهيلات، فالعمل المصرفي التجاري يتطلب موظفين وكوادر كبيرة.

***لماذا لم يلجأ المصرف العقاري عن طريق التوأمة والشراكة مع مؤسسات تمويلية سواء اكانت من القطاع العام ام الخاص في بناء وحدات سكنية؟**

– المسألة تتقاطع مع النظام الداخلي لاننا كمصرف عقاري لنا حق المشاركة في الشركات التي تدخل في بناء الوحدات

السكنية، فمعامل الطابوق ممكن ندخل معها وكل ما يدخل ضمن البناء يسمح لنا به النظام الداخلي الخاص بنا المصادق عليه من قبل الوزارة ومنشور في الجريدة الرسمية منذ ١٩٤٨ وآخر تعديل له كان في ٢٠٠٤.

*** لماذا لا يجري تعديل على النظام الداخلي وتتضمن فقرة إمكانية فسح المجال أمام المصرف العقاري للمساهمة مع شركات القطاع؟**

– نحن لا نمتلك الامكانية التي نسهم من خلالها فحتى دعم وزارة المالية يتطلب ان تكون للمصرف امكانية لتدعمها الوزارة وليس ان تتحمل الوزارة المسؤولية كافة.

*** كلامكم يستقيم في الظروف المثالية غير المتوفرة لدينا فأزمة السكن تتفاقم يوماً بعد يوم، لذلك فنحن نقترح عليكم ما من شأنه المساهمة في تقليل هذه الازمة؟**

– نحن مقيدون بالنظام الداخلي ولا توجد اراضٍ بالمصرف العقاري، لكن كلها اراضٍ زراعية

*** ما خططكم القادمة؟**

– نحن نسعى لزيادة مبلغ القرض من خلال رأس المال الذي هو الان ٥٠ ملياراً.

*** هل لديكم سقف للمعاملات وماذا تفعلون اذا فاق عدد المتقدمين طاقتكم؟**

– لا يوجد سقف للمعاملات وكل مواطن يتقدم يحصل على قرض، ونحن لدينا خطة تسليفية لكل العراق حيث نتناول المحافظات من حيث عدد السكان والمعاملات المقدمة لذلك نحن نزود المحافظة بشكل شهري بما يكفيها فالبصرة مثلاً نعطيها شهرياً مليارين ومائتين وخمسين مليوناً،بينما محافظة اخرى نزودها بمليار او مليارين بحسب الكثافة السكانية وعدد المعاملات التي تقدم للمصرف فبموجب خطتنا التسليفية نصرف المبالغ للمواطنين وليس لدينا تأخير في المعاملات حيث تنجز المعاملات من دون اي توقف.

*** كيف تنظر لأداء المصارف التي تحمل تسميات الإستثمار والتنمية؟**

– أداء المصارف التجارية ضعيف والضعف يكمن في اجراءاتها، لكن المصارف الاهلية على العكس فأجراءاتها اسهل واسرع من المصارف الحكومية لذلك المواطن يتجه الى المصارف الاهلية اكثر من المصارف الحكومية والسبب ان المبالغ التي تمنحها للمستهلكين اكثر من التي تمنحها المصارف الحكومية.

*** كيف تقارن بين عزوف المواطن عن المصارف العامة في مسألة القروض والسلف ونسبة النشاط المصرفي العام 95% من النشاط المصرفي عموماً؟**

– النشاط المصرفي الحكومي لا يتعدى رواتب المتقاعدين والبطاقة التموينية ورواتب العسكريين وهذه نشاطات ابعدت المصارف الحكومية عن النشاط التجاري الذي يمثل العمل الاساسي للمصارف بالقيام بالحوالات الخارجية والإعتمادات المستندية وهذه تشكل عملاً مصرفياً صحيحاً لكنها متوقفة.

قبل سنة كان رأس المال 25 مليار دينار بينما الان هو 50 مليار وقد جاء تعميم من البنك المركزي ان على جميع المصارف وخلال ثلاث سنوات ان يكون رأس المال 250 ملياراً. ومسألة التوسع محكومة بأننا لا نمتلك الامكانات الكافية للتوسع، ولكن المصرف مستمر ففي سنة 2006 كانت هناك دراسة لدمج المصرف العقاري مع احدى المصارف الحكومية اما الرافدين او الرشيد.

*** كيف تنظرون لحصر الاعتمادات المستندية لكل مؤسسات الدولة بمصرف التجارة والعراقي، في الوقت الذي تمتلك بعض المصارف الخاصة هذه الامكانية؟**

– مصرف الرافدين على سبيل المثال عليه ديون خارجية لذلك لا يمكنه ان يفتح اعتمادات خارجية، لأن الذي يفتح اعتمادات يحتاج إلى بنك يغطيه وهو لا يمتلك وينبغي ان يفتح في احد المصارف لذلك يخشى من سحب امواله، اما مصرف الرشيد فيقوم ببعض الاعتمادات البسيطة.

فمصرفا الرافدين والرشيد لا يمارسان العمل المصرفي الصحيح وعليهما ان يدخلا بعض التسهيلات على منح القروض للمواطنين بدل ان يكون القرض ٢٠٪ او ٣٠٪ من رهن المواطن، ونحن نتساءل لماذا لا يكون القرض بمقدار قيمة ٥٠٪ من رهن المواطن.

*** توجد ثمة أزمة ثقة بين جمهور المستهلكين والمصارف الخاصة وعادة ما يلجأ المستهلك الى المصارف الحكومية، ماتعليقكم؟**

– انا لا اتحدث عن الاعتمادات المستندية فقبل فترة حضرت ندوة لمصرف اهلي لديه توجهات ممتازة وتمكن من دمج عشرة مصارف في مشروع شركة عراقية لدعم الصناعات المتوسطة والصغيرة برغم انها بدعم من (يو ان بي دي) التي تعطي لمصرف آشور الذي يقوم بتوزيع المبالغ بفائدة وبتشجيع من وزارة التخطيط لذلك انا قلت في ندوة معهم حضرتها في الاردن لماذا لا تعطوننا نحن المصرف العقاري لكي نعطي المواطنين بفائدة بسيطة ومصرف نينوى على سبيل المثال اعطى ما يقارب ٨ مليارات دينار عراقي بواقع ١٢ مليوناً لكل مواطن ومن دون فائدة بأستثناء استحصالها على ٦٠٠ الف دينار في البداية تمثل رسوماً وقد صرفت على دفعتين وبسرعة من دون اي توقف، فنحن نتساءل لماذا المصارف العربية والاجنبية تدعم المصارف الاهلية وم لا تدعم المصارف الحكومية كالعقاري، ففي ندوة جرت في نادي العلوية كان احد المانحين الاجانب يتحدث عن دعمه للمصارف الاهلية قلت له لماذا تعطيها للمصارف الأهلية من دون فائدة اعطها لنا لكي نعطيها من دون فائدة ايضاً.

*** كيف تدعمون المشاريع العقارية الخاصة التي يضطلع بها مواطنون؟**

– نحن نتمنى، لكن النظام الداخلي لا يسمح.. فقبل مدة جاءت شركة اماراتية وارادت بناء عمارات سكنية لكن لم يسمح لها ومع هذا فأن احد المستثمرين سيقوم قريباً ببناء مول عصري لا يوجد مثيل له في الشرق الاوسط اضافة لمدينة ملاهي ومواقف سيارات ومطاعم بكلفة تقدر بـ ٦٠ مليون دولار، ولازال يراجع منذ ٢٠٠٦ ولغاية الان وستصدر به موفقة قريباً بعد ان استحصل موافقة هيئة الاستثمار وموافقتنا وبعد ان غيّر جنس الارض من زراعية الى بناء مول بعد موافقة مديرية التصاميم في امانة بغداد، فالاجراءات الروتينية هي التي تعوق عمل كثير من المشاريع الموجودة.

***ماذا تقولون عن حالات الفساد المالي والإداري التي نسمع عنها في عمل المصرف؟**

– هذه الحالات كانت في السابق ومؤكد انكم سمعتم عن المدراء الذين عزلوا بأمر وزير المالية وآخرون احيلوا لهيئة النزاهة والان خرجوا بكفالة ولازالت الاجراءات مستمرة في احالتهم للمحاكم المختصة، ومشاكلنا في بغداد اكثر من المحافظات وتحديداً فرعنا في الرصافة الذي كان في منطقة الصليخ حيث كان بؤرة الفساد ومنذ ٢٠٠٩ اوعز الوزير الى مكتب المفتش العام بأجراء التحقيق وعزل ثلاثة موظفين وتمت احالة اخرين إلى المحاكم، وبعد استلامي ادارة المصرف العقاري كانت اول خطوة قمت بها وخلال ثلاثة ايام قمت بنقل المصرف من القاهرة ونقلته للادارة العامة بعد ان هيأنا مكاناً واثاثاً وجميع المتطلبات برغم اعتراضات الموظفين الذين اشتكوا في الصحف وطلبوا التأجيل من الوزير لكنه قال لهم الامر يتعلق بأدارة المصرف، ومضينا في اجراءات مشددة على الدخول للمصرف بأشتراط دخول فقط لاجراء المعاملة بأسمه وبعد مطابقة الهوية وهكذا قضينا على ٨٠٪ من الفساد الاداري اما النقطة المهمة والاساسية انه كان تأخير في المعاملات اذ كان الصرف يتوقف من شهر ١١ الى الشهر ٥ ويتوقف في كل خميس فأربعة اشهر السنة اذا لا يعمل المصرف طوال السنة سوى سبعة اشهر ما يجعل من تكدس المعاملات امراً طبيعياً، لكن حين استلامي للادارة اوقفت كل هذه الاجراءات وجعلت الايقاف فقط ليومين في شهر ١٢ لصرف الموازنات، والان الصرف يتم بأنسيابية كبيرة.

والان الفساد انتهى لان المواطن لا يحتاج أن يعطي رشوة بعد ان قمنا بتسهيل اجراءات كثيرة للمواطنين فمثلاً عندما تسلمت إدارة المصرف لاحظت ان قرض النواحي الـ ١٠ ملايين يعطى على اربع دفعات (وقرض ٣٠ مليونا كذلك) فجعلته ٣ دفعات ثم دفعتين لكي يرتاح المواطن والتقليل من المراجعة كما خفضنا فقرات الدفعة الاخيرة للنواحي ما قلل من الفساد الاداري والروتين، فتقليل الضوابط وتعديل الفقرات سهّل للمواطن وحدّ من حالات الفساد.

*** لماذا لا تعملون بحجز العقار من الدرجة الثانية في القروض؟**

– لان الديون الحكومية ديون ممتازة ينبغي ان تكون لها الاولوية في التسديد وهذا ينسحب حتى على الترميم ومصرفي الرشيد والرافدين يشتركان معنا في هذا الشرط.

الاقتصادي | العدد (1902) السنة الثامنة -الثلاثاء (7) آب 2010

تحقيق/ ليث محمد رضا

يعاني الاقتصاد العراقي من احادية الجانب باعتماده على ايرادات النفط كركيزة اساسية، وعموداً فقرياً للموازنة العامة للدولة. واثارت عقود الخدمة التطويرية التي أبرمتها وزارة النفط مؤخراً مع عدد من الشركات العالمية ضمن مايسمى بجولتي التراخيص الاولى والثانية ردود افعال بين المؤيدين والمعارضين، ما جعل الامر مثار جدل. سنحاول تسليط الضوء على هذه الجدلية عبر التحقيق التالي:

جولتا التراخيص النفطية..تحفيز أم سبات للإقتصاد الوطني؟

دائرة التراخيص النفطية

الدائرة التي تضطلع بأدارة جولات التراخيص هي (دائرة العقود والتراخيص النفطية) استحدثت في وزارة النفط سنة ٢٠٠٧ حيث بدأ عملها بعشرة اشخاص، وقد اضطلعت الدائرة بوضع (موديلات العقود) كما وضعت نظاماً لتأهيل الشركات الاجنبية، ففي ٢٠٠٨ تقدمت ١٢٠ شركة تأهلت فقط ٣٥ منها بناءً على المعايير العلمية بحسب المسؤولين في الدائرة قالوا ان الشركات الاجنبية تفاجأت بأن العراق قادر على تأهيل شركات عالمية كبيرة ووجود خبرات عراقية.

عندما قصدنا دائرة العقود والتراخيص النفطية في وزارة النفط تحدثنا مع وكيل المدير العام ومدير القسم القانوني د. صباح الساعدي الذي قال: نحن استندنا في ابرام العقود الى قواعد قانونية نافذة منها قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ الذي سمح للشركات العامة عموماً بما فيها الشركات الاستخراجية بالمشاركة مع الشركات العربية والاجنبية للقيام بما يحقق اهدافها، فوزارة النفط والحكومة لم توقع اي عقد والتي وقعت العقود هي شركات النفط الاستخراجية (نفط الشمال – نفط الجنوب – نفط ميسان) بالاضافة الى عدم وجود نص دستوري يمنع توقيع هذا القانون.

واضاف الساعدي: وقد استندنا لاعتبارات اخرى تفيد بأن علينا الاستفادة من ثروتنا فالميزانية نتيجة للعقود ستزداد لاربعة اضعاف وبدل ٦٠ ملياراً ستصبح ٢٠٠ مليار، والا فنحن اذا ننتظر قانون النفط والغاز ولا يقر القانون هذا يعني تعطل العقود والتطوير وزيادة الانتاج مما يسبب العجز في الميزانية والفقر والبطالة، اما الامر الثاني والمهم فعقودنا اصبحت انموذجاً في العالم بدليل شهادات وردت من وزراء ورؤساء دول وحكومات منهم مَنْ كتب مقالات ومنهم من صرح للاعلام ومنهم من التقى الوزير ومنهم من التقى مسؤولي الوزارة ومنهم من اتصل برئيس الوزراء وابلغه ان العراق قام بعمل مهم في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العراق امنياً وسياسياً ان يوقع العراق عقود خدمة مع شركات نفط عالمية وبأسعار رخيصة جداً وبشروط قاسية، فالشركة تستخرج النفط بصيغة مقاولة بمقابل سنتات بسيطة وليس لدينا اي جوانب سرية او مخفية فعقودنا موجودة لدى ديوان الرقابة المالية والامانة العامة لمجلس الوزراء وكل هذه الايجابيات تعطي مشروعية للعقود.

وبخصوص الصعوبات المتوقعة في ما يتعلق بالنقل والموانئ ومنظومة الخزن والتصدير وبخصوص الـ ١٢ مليون برميل وان العراق غير قادر على تصديرها قال الساعدي:

ان العملية لم تتحقق بيوم، بل تتم على مدى ست سنوات ومن المؤكد ان هذه الفترة ستشهد كثيراً من التغيرات على مستوى الاقتصاد ومستويات اخرى بالاضافة الى ان وزارة النفط لديها مصاف واعلنت عن انشاء اربعة مصاف من شأنها ان تستوعب كمية كبيرة من النفط الـ ١٢ مليوناً المستخرج بالاضافة الى ان الوزارة تشجع المستثمرين والقطاع الخاص العراقي على انشاء معامل الصناعات البتروكيمياوية.

واضاف الساعدي: كل المؤشرات تفيد بأن الطلب على البترول في ازدياد وحصة العراق يجب ان تكون اكثر والا لماذا الدولة تصدر ٩ ملايين برميل ودولة اخرى تصدر ٥ ملايين والعراق لا يحق له وان الدولة يجب ان تطالب اوبك بزيادة حصة العراق، والان لدينا فرصة لكي نبني صناعتنا النفطية بطريقة علمية ومهنية وحضارية وكل العالم اعجب بها وانا بنفسي زرت جامعات اجنبية في دول غربية قالوا ان العراق قام بشيء مهم وقد شهد الجميع بشفافية العقود.

ماذا قال الخبراء؟

قال الخبير الاقتصادي د. ماجد الصوري: ان جولات التراخيص تفتقر لدراسة ستراتيجية تتناول مستقبل العقود.

واكد الصوري: ان زيادة الانتاج بهذا الشكل الكبيرستكون له انعكاسات كبيرة بما فيها انخفاض الاسعار وفق قانون العرض والطلب.

واشار الصوري إلى ضرورة استثمار الكم الهائل من الانتاج اذ ان عملية التصدير لن تكون بالسهلة في ظل ضوابط اوبك واعتبارات السوق لذلك فعلى الدولة أن تشجع الصناعات التحويلية والصناعات البتروكيمياوية.

اما رئيس المستشارين في رئاسة الوزراء ثامر غضبان فقد تحدث بالقول: جولة التراخيص هي اسلوب لإحالة العقود الى الشركات الاجنبية وهنالك اساليب عدة كالاعلان والاتفاق المباشر وجولة التراخيص اسلوب شفاف ليس فيه تنافس، فقد بدأ بالمرحلة الاولى بما سمي بدليل الشركات وتقدمت زهاء ١٢٤ شركة ووضعت جملة من الاسئلة للاجابة عنها فتأهلت ٤٥ شركة للتنافس ومن ثم تتابعت جملة من الفعاليات واللقاءات.

واضاف غضبان: ان العقود من شأنها زيادة معدل الانتاج النفطي العراقي الامر الذي سيزيد من اهمية العراق كدولة مصدرة للنفط بعد ان يبلغ بالانتاج ١٢ مليون برميل.

فيما قال رئيس مركز الفكيكي للابحاث والدراسات الاقتصادية د. علي الفكيكي: ان العراق اضاع وقتاً كبيراً من دون السماح للشركات الاستثمار في القطاع النفطي منذ ٢٠٠٣ عندما تقدم العديد من الشركات للاستثمار في القطاع النفطي.

واضاف الفكيكي: كان على الحكومة اطلاق العقود منذ وقت مبكر لكنها انتبهت بشكل مبكر.

ومن جانبه قال المحامي محمد الجبوري: ان العقود غير شرعية من الناحية القانونية استناداً الى قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ الخاص بتراخيص الاستثمار لشركة النفط الوطنية الذي نص في المادة الثالثة بعدم جواز التعاقد إلا بقانون.

واضاف الجبوري: كما ان قانون النفط والغاز لم يشرع حتى الان الامر الذي يجعل الإقدام على هذه العقود غير شرعي من الناحية القانونية.

تفاصيل العقود

تم توقيع (١١ عقداً) و(٤ عقود) وقعت في الجولة الاولى والعقود السبعة المتبقية وقعت في الجولة الثانية، فالجولة الاولى كانت خاصة بالحقول النفطية المنتجة التي هي كل من حقل الرميلة وحقل الزبير وحقل غرب القرنة وحقول نفط ميسان الثلاثة التي تمت بعقد واحد بحكم التقارب الجغرافي، اما الجولة الثانية فهي اختصت بالحقول المكتشفة غير المطورة التي هي مجنون والحلفاية وبدرة وكيارة وغرب القرنة المرحلة الثانية. فالجولة الاولى تختلف عن الثانية لأسباب عدة لانها تتعلق بحقول منتجة والعقد من اجل رفع الانتاج عن ما هو عليه كما ان ارباح الشركات لا تزيد على ١,٥٪.

اما الحقول المكتشفة غير المطورة فقد اشترط على الشركة المقاولة (اوبريتر) بحكم العقد ان يبلغ الانتاج رقماً محدداً فأذا لم يبلغ هذا الحد لا تسترجع اموالها ولا تحصل على الربح.

يذكر ان الربح يحسب على عدد البراميل، لكن الشركات لا تستحصل مبلغ الربح قبل ان تنتج على ان تستحصلها لـ٥٠٪ من الانتاج الجديد لكي لا تتضرر ميزانية الدولة، بأستثناء حالات (كلف اضافية) السبب فيها ان مبادئ القانون تحتم على رب العمل ان يسلم منطقة العقد خالية من الشواغل والالغام ولكننا غير قادين على الايفاء بهذا الالتزام الواجب على رب العمل وغير قادرين على تمويله كما اننا لا نمتلك شركات خاصة لذلك نعطيهم من الانتاج الحالي ١٠٪ لتغطية الكلف الاضافية كما ان الضريبة على شركات النفط الاستخراجية ٣٥٪ و٢٥٪ للشريك العراقي.

واذا استعرضنا نسب الارباح المستحصلة على البرميل الواحد من كل حقل مع اسماء الشركات وائتلافاتها كما حصلت عليها من مصدر في دائرة العقود والتراخيص نرى ما يلي:

حقل مجنون دولار و٣٩ سنتاً عن البرميل لشركتي(شل، بتروناس)، اما حقل غرب القرنة الذي تعمل عليه شركتي (لوك اويل، استات اويل) بربح دولار و١٥ سنتاً عن كل برميل، فيما تكون فائدة حقل الحلفاية دولاراً و٤٠ سنتاً، بينما حقل الرميلة فبأجر دولارين عن كل برميل لشركتي (بي بي، وبترول جاينا) والشريك العراقي سومو، في الوقت الذي تبلغ الفائدة على البرميل في حقل الزبير دولارين عن البرميل الواحد، اما غرب القرنة المرحلة الاولى فشركتي اكسل موبل وشل واجورهم دولار ٩ سنتات، وغرب القرنة المرحلة الثانية شركتي (لوك اويل، استات اويل) بربح دولار و١٥ سنتاً، بينما حقل الحلفاية (بتروجاينا، بتروناس، توتل) بفائدة دولار و٤٠ سنتاً، اما حقل الغراف فشركتي (بتروناس، جابكلس) دولار و٤٩ سنتاً، اما حقل بدرة فشركتي (اوبريتر كاز فروم، بروكاز، بتروناس، تي بي اي او) بأجر خمسة دولارات ونصف، اما حقل الكيارة شركة (سمن كول) بأجر خمسة دولارات،اما حقل نجمة شركة (سمن كول) واجورها ٦ دولارات.

بينما الحد الادنى للانتاج الذي تلزم الشركة المقاولة الوصول له وفي حالة عدم الوصول تتحمل غرامة بموجب العقد بالنسبة نفسها التي لم يحققها فحقل غرب القرنة يجب ان يكون الانتاج في المرحلة الثانية ١٢٠ الف برميل حتى يستحق الفائدة اما باقي الحقول فالآتي. مجنون ١٧٥ الف برميل،الحلفاية ٧٠ الف برميل، الغراف ٣٥ الف برميل، فالرميلة ينبغي ان يصل الانتاج إلى مليون و٨٥٠ الف برميل، والزبير يصل إلى مليون و٢٠٠، وغرب القرنة مليونين و٣٢٥

اما غرب القرنة في المرحلة الثانية إلى مليون و٨٠٠ الف برميل، مجنون إلى مليون و٨٠٠ الف،الحلفاية إلى ٥٣٥ الف، الغراف إلى ٢٣٠ الف، بدرة إلى ١٧٠ الف،الكيارة إلى ١٢٠ الف برميل، نجمة إلى١١٠ الف برميل.

اما الاموال غير القابلة للرد، فعن حقل الرميلة ٥٠٠ مليون دولار على شكل قرض بناءً على توجيه الحكومة لمعالجة ميزانية الدولة التي اربكتها الازمة المالية العالمية، اما غرب القرنة فـ ٤٠٠ مليون والرميلة ٣٠٠ مليون فكانت اول من وافق ودفع بينما الآخرون لم يوقعوا بسرعة فحولت من قرض ٤٠٠ مليون للرد الى ١٠٠ مليون غير قابلة للرد لغرب القرنة وكذلك بالنسبة للزبير.

اما الحقول الاخرى فتتراوح بين ١٠٠ الى ١٥٠ مليوناً وسددت حيث وصل للبنك ٨٥٠ مليون دولار غير قابلة للرد ذهبت للحكومة وليس لوزارة النفط بالاضافة الى ١٠٠ مليون دولار استحصلت عن بيع (التنادر)العقود وايضاً ذهبت للدولة.

توقيت الجولات

وكان وزير النفط حسين الشهرستاني قد صرح على هامش مؤتمر صحفي عقد في الوزارة مؤخراً في معرض اجابته على سؤال (المدى الاقتصادي) بخصوص التوقيت الذي اطلقت به جولات التراخيص والسبب في عدم اطلاقها خلال السنوات الماضية حيث قال: ان الحكومة عندما تشكلت كان البلد يمر بوضع امني صعب استمر لنهاية عام ٢٠٠٧ ولم يتحسن الوضع الامني الا في ٢٠٠٨ وفي تلك الفترة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ لم تكن الشركات مستعدة ان تأتي إلى العراق وبتحسن الوضع الامني في ٢٠٠٨ بدأنا دعوة الشركات ومن المعروف ان جولات التنافس في العالم تأخذ من سنة ونصف الى سنتين.

وفي ذات المحفل قال الشهرستاني: ان عملية حرق الغاز في العراق يجب ان تعالج تقنياً ومن ناحية الاستثمار لذلك قمنا ومنذ سنتين بأقناع الشركات الكبرى في العالم ان تأتي وتشاركنا الجهد وتوفر لنا رأس المال والتقنية للتعامل مع هذا الغاز المحروق وبالفعل توصلنا مع إئتلاف من شركتي شيل و مستيو بيشي ان يوقعوا معنا اتفاقية يكون للعراق ٥١٪ في الشركة وللشركتين سوية ٤٩٪ وان يتعاملوا مع هذا الغاز المحروق بأسرع وقت ممكن، وقد انتهينا من هذه الاتفاقية مبدئياً مع مجلس الوزراء على مبادئ الاتفاقية والان خلال الايام القادمة سنعرضه على مجلس الوزراء وننتهي منها وتكون اكبر شركة غاز في العالم هي المسؤولة ان تعاوننا بأيقاف هذا الخرق.

واضاف الشهرستاني بخصوص حرق الغاز: اتخذنا اجراءات اخرى فالغاز يحرق في حقول الاستخراج وهي في مناطق متباعدة والان اتصلنا بالشركات ان تأتي وتبني محطات في مواقع الحقول مما يتيح لنا الافادة من الغاز مباشرة بدلاً من ان ننتظر تصفيته وتجميعه وتوزيعه في الشبكة الوطنية وايصاله مما يأخذ وقتاً طويلاً وتحتاج جهداً وخبرة ورأسمالا ايضاً تأخذ وقتاً طويلاً ونحن نسعى لاختصار هذا الوقت ففي محطة بزركان سنبني محطة كهرباء لاخذ الغاز الذي يحرق وفي محطة القرنة الان نحن نتفاوض مع مستثمر لكي يجلب معداته ويأخذ جزءاً من هذا الغاز المحروق ويولد كهرباء تربط بالشبكة الوطنية وسنكرر هذه التجربة في مواقع عدة، وهذه كلها حدود قصيرة الاجل والحل الجذري هو في جمع كل الغاز ومعاملته وتفكيك مكوناته والاستفادة منه سواء كغاز جاف للمحطات الكهربائية او للاسمدة والبتروكيمياويات أو المشتقات الاخرى وهذا جهد وطني يكلف اكثرمن ١٠ الى ١٥ مليار دولار ويأخذ وقتاً.

واشار الشهرستاني إلى ان العراق ليس البلد الاول يحرق فيه الغاز، بل الدول الاخرى كروسيا وايران ودول اخرى تحرق الغاز اكثرمما يحرق في العراق لان عملية جمع الغاز مكلفة وفي بعض الظروف غير مجدية عندما يكون الحقل بعيداً وكميته قليلة.

وفي ما يتعلق بعقد مد الخط الايراني قال الشهرستاني: بناء على طلب الجانب الايراني للسماح له بمد انبوب على الاراضي العراقية لتزويد سوريا ودول اخرى بالغاز الايراني ونحن وافقنا على ذلك لمافيه مصلحة العراق بشكلين الشكل الاول هو ان اي غاز يصدر من خلال الاراضي العراقية سيأخذ العراق اجور نقل هذا الغاز فهناك فائدة للعراق وثانياً اننا بلغناهم ان يكون الانبوب بالشكل الذي يكفي لاستخدامه من قبل العراق في حالة وجود فائض من الغاز الامر الذي يوفر للعراق مليارات الدولارات لبناء منظومة انابيب لان هذا الانبوب لم يكلف العراق شيئاً وانما العراق سيأخذ اجور نقل الغاز عبر اراضيه من دون ان يدفع اي كلفة مقابل استخدام الانبوب والان اللجان الفنية تدرس حجم الانبوب ومواصفاته والممر الذي يمكن ان يسلكه.

واكد الشهرستاني ان وزارته لديها خطة شاملة مد مجموعة انابيب نفط وغاز وستكون للعراق حزمة انابيب رئيسة تمر الى الشرق من نهر دجلة من البصرة الى بغداد ومن ثم من بغداد شمالاً الى تركيا وغرباً مع الانبوب الحالي الى سوريا.

ولفت الشهرستاني: ونحن بصدد وضع الخطة الاساسية لمد الانابيب العراقية سيكون الانبوب الايراني اضافياً الى جانب الانبوب العراقي وعملياً لم يكلف هذا الانبوب العراق اي مساحات جديدة وانما سيكون بالممر النفطي العراقي.

وقال الشهرستاني ان للموضوع فائدة ثالثة فنحن في الوقت الحاضر ليس لدينا من الغاز ما يكفي لتشغيل كل المحطات الكهربائية ولذا بعض المحطات تستخدم النفط الاسود بكلفه العالية في الوقت الذي استخدام الغاز اقل كلفة، لذلك اتفقنا مع الجانب الايراني ان العراق اذا احتاج من الغاز الايراني تكون له الاولوية والافضلية بأخذ هذا الغاز بشكل مؤقت لحين اكتمال مشاريع الغاز العراقية ليتحول العراق الى مصدر مهم للغاز.

تم توقيع (11 عقداً) و(4 عقود) وقعت في الجولة الاولى والعقود السبعة المتبقية وقعت في الجولة الثانية، فالجولة الاولى كانت خاصة بالحقول النفطية المنتجة التي هي كل من حقل الرميلة وحقل الزبير وحقل غرب القرنة وحقول نفط ميسان الثلاثة التي تمت بعقد واحد بحكم التقارب الجغرافي، اما الجولة الثانية فهي اختصت بالحقول المكتشفة غير المطورة التي هي مجنون والحلفاية وبدرة وكيارة وغرب القرنة المرحلة الثانية. فالجولة الاولى تختلف عن الثانية لأسباب عدة لانها تتعلق بحقول منتجة والعقد من اجل رفع الانتاج عن ما هو عليه كما ان ارباح الشركات لا تزيد على 1.5%.

الدائرة التي تضطلع بأدارة جولات التراخيص هي (دائرة العقود والتراخيص النفطية) استحدثت في وزارة النفط سنة 2007 حيث بدأ عملها بعشرة اشخاص، وقد اضطلعت الدائرة بوضع (موديلات العقود) كما وضعت نظاماً لتأهيل الشركات الاجنبية، ففي 2008 تقدمت 120 شركة تأهلت فقط 35 منها بناء على المعايير العلمية بحسب المسؤولين في الدائرة قالوا ان الشركات الاجنبية تفاجأت بأن العراق قادر على تأهيل شركات عالمية كبيرة ووجود خبرات عراقية.

الاقتصادي | العدد (1902) السنة الثامنة - الثلاثاء (7) آب 2010

عمليات التراخيص والفرص الضائعة والقدرة التنافسية

د عبدالجبار عبود الحلفي

مضت اكثر من ست سنوات بعد التغيير السياسي للعراق ومضت معها فرص متاحة للاستثمار ليس في القطاع النفطي فحسب وانما على مستوى الاقتصاد الكلي بسبب الآتي:

غياب المهنية في إدارة المناصب العليا الحيوية في الدولة.

استيطان المحاصصة وتفشي الاثنية.

تهميش الاكاديميين المتخصصين من الباحثين.

غياب ستراتيجية راسخة للتطوير والتقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الإضطراب الأمني.

تنافر الرؤى الفكرية في البرلمان لقضايا شكل الدولة والمنهج والمستقبل الاقتصادي فتعطلت بذلك قوانين أساسية وحيوية تهم الشعب العراقي بأسره.

هذه الأسباب مجتمعة جعلت العراق يتخلف عن تطوير حقوله النفطية المطورة وغير المطورة بحيث اصبح الانتاج لا يتناسب مع الاحتياطي المؤكد، على العكس لما يحدث في دول الجوار الى الحد الذي جعله يتراجع الى المركز الثالث عالميا بعد التغيير السياسي، بعد ما كان ثانيا من حيث الاحتياطيات العالمية. وتجسد التخلف في القطاع النفطي في التردي في البنية التحتية. وتراجع انتاج النفط وانتاج المصافي من (٧٠٠ الف ب/ي الى اقل من ٥٠٠ الف ب/ي) وإهلاك الآبار وزيادة الملوحة في النفط وتراجع عدد الحفارات وغير ذلك.

كما ازدادت كلفة انتاج البرميل من النفط الخام من (١،٥) دولار الى (٦-٨) دولار للبرميل بنسبة تصل الى ٥٠٪ تقريبا. واجور الكهرباء والبطالة المقنعة في المؤسسات النفطية،وهذا التوصيف يشمل الشركات النفطية الثلاث:نفط الجنوب،نفط الشمال ونفط ميسان.

اولا: خلفية تاريخية لترويج الاستثمار في القطاع النفطي

لم تكن عملية التراخيص لاستثمار الحقول العراقية عملية مباغتة للمتخصصين بشؤؤن النفط، فمنذ العام ٢٠٠٥ وفي شهر آيار بالتحديد جرى التوقيع على مذكرات تفاهم بين العراق وثلاثين شركة تتضمن تدريب الكوادر العراقية والأعمال الاستثمارية ودراسات عن المعادن. وقدمت دراسات أولية لاستثمار حقل مجنون المكتشف عام ١٩٧٥ ويقدر احتياطيه بـ(١١-٣٠ مليار برميل حسب بيانات وزارة التخطيط).الحلفاية في ميسان الذي يضم نحو٤،٥ مليار برميل. وفي عام ٢٠٠٥ من شهر كانون الثاني جرى توقيع اتفاقية بين وزارة النفط ومجموعة شركات شل (BHP) (بيلتون ودجلة للنفط) هدفت الى زيادة الانتاج من الحقل المذكور، كما ان الحقول الصغيرة قد جرى اتفاق مبدئي بين وزارة النفط والشركات الاجنبية لتطويرها مثل حقل الناصرية الى شركة (ايني ريبول) وحقل طوبة الى الشركات (ongc) وسوناطراك و (بتروفيني)، وحقل ارطاوي الى (شل، بتروناس،كانوكي)، وحقل الغراف الى الشركات (ماستينبورت وروزنيفتكاز اكسبورت، وحقل العمارة الى شركة (بتروفيتنام) و(نور) السورية.

جرى ذلك كله من دون شفافية وإعلان امام الرأي العام ووسائل الإعلام الى ان نشرت ضمن منشورات وزارة التخطيط في عام ٢٠٠٦. وقد كانت الشركات النفطية مترددة في الاستثمار في هذه الحقول نتيجة لعدم وضوح قوانين الاستثمار، واضطراب الاوضاع الأمنية واجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥. والتأخير في المصادقة على قانون النفط والغاز. وتفاوت الرؤى المستقبلية لتطوير القطاع النفطي داخل وزارة النفط وتحت قبة مجلس النواب، ثم صدر مشروع قانون النفط والغاز في ١٥ شباط ٢٠٠٧ والمعد من ثلاثة خبراء عراقيين. وفي حزيران ٢٠٠٧ صدر ملحق اضافي للمشروع وبقي المشروع يتنقل ما بين مجلس الوزراء وأروقة مجلس النواب وظهر الخلاف واسعا بين الكتل السياسية للمصادقة عليه. وجوبه بمعارضة شديدة من الكرد، حتى اصدرت حكومة اقليم كردستان قانونا خاصا بها للنفط والغاز بعد ذلك.

وقد نوه الدكتور عصام الجلبي في احدى دراساته المنشورة في عام ٢٠٠٩ الى ان محاولات عدة جرت لتطوير القطاع النفطي خاصة في نهاية سنة ٢٠٠٥ في عهد وزارة إياد علاوي عندما وجه كتابا الى وزير النفط لوضع برامج لتطوير عدد من الحقول مع جملة من المقترحات منها إعادة تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية على ان تكتفي بادارة وتشغيل حقول النفط قيد الانتاج والتعاقد مع شركات النفط العالمية مع إعطاء الأفضلية للامريكية والبريطانية لتطوير بقية حقول النفط لزيادة الانتاج. وهكذا كان القطاع النفطي الذي هو اساس نشاط وتطوير الاقتصاد العراقي بأسره مضطرباً تتقاذفه الرؤى المتنافرة. فضاعت فرص عدة امام العراقيين لتطويره من دون الاستعانة بالشركات الاجنبية، حتى تفاجأ الجميع بعقد الحكومة مع شركة شل لاستثمار ٧٠٠ الف قدم ٣ يوميا من الغاز الطبيعي المصاحب في نفط الجنوب، وهو عقد عادي جدا يتضمن تجميع وتسييل الغاز المصاحب للنفط حيث تكون الكلفة بسيطة جدا تعتمد على البنية التحتية فقط، على العكس من الكلفة في الغاز الحر حيث يتوجب الاستخراج ومستلزمات الانتاج والصيانة للآبار والمعدات.

ثانيا: ضياع فرص تطوير الحقول النفطية والخسائر المتراكمة

نتيجة لغياب سياسة نفطية واقعية تستمد جوهرها من احتياطي العراق النفطي والغازي الضخم ومن المستجدات التقنية في الصناعة النفطية العالمية وحتمية بلوغ التنمية المستدامة للعراق، فقد فاتت فرص كثيرة على العراق لاستغلال واستثمار المخزون النفطي وتطوير الحقول كانت نتيجتها خسائر مادية ضخمة، ولان لغة الاقتصاد،خاصة النفطي تنطلق من عوائد المشروعات الاستثمارية مضروبة بعامل الزمن،وليس بلغة الثرثرة والجدل العقيم،فان خسائر العراق بلغت عشرات المليارات من الدولارات خلال السنوات الست التي مضت عجافاً، فاذا ما كانت هناك خطة واقعية لزيادة الانتاج من الحقول الحالية المكتشفة والمطورة الى ٦ مليون ب/ي وبسعر ٧٠ دولاراً للبرميل فان كل سنة تأخر فيها العراق عن التطوير قد خسر نحو ١٠٠ مليار دولار سنويا. وهو دخل ٤ ملايين برميل اضافية سنويا على مشروعات الغاز الطبيعي المسال، أما اذا كان مشروع تصنيع الغاز الطبيعي الى سوائل لإنتاج المقطرات الوسطى لتغطية الدولار نظراً لارتفاع سعر برميل الديزل النظيف والكازولين، والنافتا المعالجة هيدروجينيا وازمرتها (التكسير الهيدروجيني) ونقاوتها قياسا والنافتا العادية، فضلا عن مواد اخرى عالية النوعية والقيمة. واذا ما كانت هذه المشروعات قائمة فان العراق يحقق عوائد مالية ضخمة، لان هذه المشروعات سوف ترتبط بمشروعات اخرى لاحقة (Down Stream)، ولان التطوير لم يتم في حينه،فان خسائر البلد تبلغ اضعاف ما اشرنا اليه قبل سطور، للاسف الشعب وحده هو الخاسر.

وبحسب مصادر وزارة النفط فان العراق وبعد المناقصات التي جرت على ١٠ حقول منها خمسة فوق عملاقة فمن المؤمل وصول الانتاج الى ١١ مليون ب/ي في عام ٢٠١٥ وعند تصدير٩ ملايين ب/ي وبسعر ١٠٠ دولار فان مدخولات العراق من صادراته

جدول (1) الحقول المنتجة المعروضة في جولة التراخيص النفطية الاولى

ت	اسم الحقل	حجم الاحتياطي (مليار برميل)	الطاقة الانتاجية الف ب/ي	اسم الشركة المنتجة
1	الرميلة الشمالية والجنوبية	17,8	950	شركة نفط الجنوب
2	غرب القرنة المرحلة (1)	8,7	300	شركة نفط الجنوب
3	الزبير	4	200	شركة نفط الجنوب
4	كركوك	9,8	700	شركة نفط الشمال
5	باي حسن	2,3		
6	ميسان (الفكة،ابو غريب،بزركان)	2,5	100	شركة نفط ميسان
7	عكاش (غازي)			شركة نفط الشمال
8	المنصورية (غازي)			شركة نفط الشمال

النفطية تبلغ ٣٢٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥، فاذا ما اضفنا اليها صادراته من الغاز ومنتجاته المصنعة بالتقنيات الجديدة، فمن المؤمل ان يبلغ الدخل ٣٥٠ مليار دولار بعد ست سنوات من الان، ربما يكون هذا الرقم خياليا في الوقت الحاضر لكنه سيكون حقيقة اذا ما صدقت الشركات النفطية في تعاقدها مع الحكومة العراقية، ومن المفترض ان لا تقدم الحكومة اية امتيازات وارباحاً للشركات المعنية حتى يبلغ الانتاج ما نصت عليه العقود.

ثالثا: القدرة التنافسية للشركات النفطية العراقية (الاخوات الثلاث) المنتجة في تطوير الحقول

تجري العمليات النفطية الحقلية بواسطة ثلاث شركات نفطية منتجة يمكن تسميتها بـ(الاخوات الثلاث) هي شركة نفط الجنوب وشركة نفط الشمال وشركة نفط ميسان، وعند تطبيق مؤشر القدرة التنافسية لهذه الشركات مجتمعة يمكن التوصل للآتي:

1 - القوة:

- جيل من القوى العاملة يتمتع بمهنية عالية من الخبرة والكفاءة.
- احتياطي نفطي وغازي ضخم (١١٥ مليار برميل مؤكد من النفط) و ٤ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و(٢٠٠-٣٠٠) مليار برميل محتمل. و(٦-٨)تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المحتمل.

حقول نفطية وغازية موزعة على مناطق متباعدة في البلاد.

2 - الضعف:

- مستلزمات ومعدات انتاج قديمة من الستينيات والسبعينيات،على سبيل المثال: ٣١ مضخة نفط خام في ميسان صنع(١٩٧٦-١٩٧٨) معظمها عاطلة.
- بطالة مقنعة عالية خاصة في الاقسام الادارية والخدمية تصل الى نحو ٤٠٪ من مجموع القوى العاملة.
- محدودية الصلاحيات للحوار للعاملين ومدراء الهيئات.
- قلة التخصيصات المالية التي لا تتناسب مع ضخامة الاهداف والعمل المناط بها.
- ضعف عمليات البحث والتطوير والنتاج العملي والعلاقة مع الاكاديميين المتخصصين في الجامعات العراقية، وغياب المؤتمرات وورش العمل المتخصصة.
- الفساد المالي والاداري (خاصة في مجال المناقصات العامة).
- عدم كفاءة بيئة إدارة الأعمال.

3 - الفرص:

- الإستثمار الأمثل في قوة العمل لتطوير الحقول، والاستفادة من دروس تطوير غرب القرنة وارطاوي وقبة صفوان ونور ١، ٢ وابو غرب.
- تفعيل جسور التعاون بين الشركات الثلاث والجامعات العراقية وعقد المؤتمرات المتخصصة.
- الموقع المتميز بين شركات النفط من حيث الاحتياطيات والخبرة.
- الانفتاح على الشركات النفطية العالمية وتعزيز العلاقات التقنية والادارية والبحثية معها.
- تأسيس اقسام للبحث والتطوير وحاضنات الإبداع.

4 - التهديدات:

ارتفاع تكلفة الانتاج وإدامته وتراجع عمليات الصيانة.

- المنافسة التكنولوجية الشديدة من قبل الشركات النفطية العالمية من خلال عمليات التراخيص (اضمحلال دور الشركات الوطنية).
- ضعف وتشنج العلاقة بين السلطة المحلية والحكومة المركزية ورمادية الوضع السياسي.

جدول (2) جولات التراخيص النفطية الاولى الشركات الفائزة بالحقول المنتجة للنفط

ت	اسم الحقل	حجم الاحتياطي مليار برميل	اسم الشركة	توزيع الحصص بين الشركات	عائد الخدمة	الانتاج الحالي	ذروة الانتاج
1	الرميلة الشمالية والجنوبية	17,8	برتش بتروليوم BP البريطانية شركة النفط الوطنية الصينية CNPC		1,95 دولار للبرميل الواحد	950 الف ب/ي	2,850 م0ب/ي
2	الزبير	4	شركة ايني (ENI) الايطالية اوكسيدنتال بتروليوم الامريكية شركة كوريا للغاز		2 دولارين للبرميل	200 الف ب/ي	1,1 م0ب/ي خلال (6)سنوات
3	غرب القرنة المرحلة (1)	8,7	اكسون موبيل الامريكية شل الهولندية البريطانية	80% 20%	1,90 دولار للبرميل	300 الف ب/ي	1,250 م0ب/ي

الصناعة النفطية بين الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي

د يوسف علي عبد الاسدي

لا يخفى على الجميع اهتمام الشركات الأجنبية بالنفط العراقي، فمنذ اكتشاف النفط في حقول كركوك عام ١٩٢٧ وبدء تصديره في ١٩٣٤/٧/١٥، حيث سيطرت مجموعة من الشركات لا يتجاوز عددها عن ثماني شركات عالمية خمس منها أمريكية وواحدة بريطانية وأخرى هولندية فضلا عن شركة النفط الفرنسية التي كونت فيما بينها كارتل نفطي عملاق متكامل بشكل عمودي (أي أن نشاطها يبدأ من بئر النفط وتنتهي عند المستهلك).

إلا أن هذا النوع من الاستثمار الخارجي لم يستطع ان يرتقي بالصناعة النفطية العراقية بحيث تتنافس الدول المجاورة التي تنتج النفط بالرغم من امتلاك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية،فلم تتجاوز ايرادات النفط العراقي المصدر في عام ١٩٦٥ (٣٧٥) مليون دولار في حين كانت في الكويت (٦٠٥) ملايين دولار وفي ايران بلغت (٩٣٤) مليون دينار، اما السعودية فحققت ايرادات تبلغ (٦٢٢) مليون دولار.

زادت تلك الايرادات في العراق في عام ١٩٧١ (٨٤٠) مليون دولار و في الكويت (١٠١٢) مليون دولار وفي ايران (١٨٦٩)مليون دولار وفي السعودية (١٩٤٤) مليون دولار.

اما بعد عام (١٩٧٢) استحوذ الاستثمار المحلي على الصناعة النفطية العراقية،إلا ان الاستثمار الاجنبي اخذ اشكالا اخرى تختلف عما سبق عام (١٩٧٢) مثل اسلوب عقود الإسناد الفني (TSC) وهي عبارة عن عقود تنافسية ولمدة (٥ سنوات) تعمل على تزويد وبناء الصناعة الإستخراجية بالمعدات اللازمة للانتاج والتصدير والتكرير او اسلوب (EPC) وهو عقود الوصول الى اعلى انتاج خلال مدة زمنية معينة باشراف الشركات الوطنية التي تقوم بالتنفيذ المباشر لهذا النوع من العقود وفعلا استطاعت شركة نفط الجنوب العمل به خلال السنوات (١٩٧٥-١٩٩٠).

إلا ان النتائج المتحققة لم تكن ضمن الطموح حيث لم يزد الانتاج عن (٣،٣) مليون برميل يوميا في حين استطاعت السعودية الوصول الى (١٢) مليون برميل يوميا.

إن المقارنة ما بين الاستثمار الوطني والاستثمار الاجنبي بمختلف الاساليب سواء اكانت عقود خدمة ام عقود مشاركة ما تذهب اليه حلقتنا النقاشية حيث هناك جملة من الاسئلة نحاول الاجابة عليها من اهمها:

١- هل تستطيع الاخوات الثلاث (شركة نفط الجنوب وشركة نفط الشمال وشركة نفط ميسان) استغلال جميع الحقول النفطية في العراق؟

٢- هل تمتلك هذه الاخوات الثلاث الامكانات المادية والبشرية لتطوير الحقول العراقية؟

٣- ما نقاط القوة في تلك الاخوات الثلاث؟

٤- ما نقاط الضعف فيها؟

٥- ما الفرص المتاحة لتلك الشركات لتطوير الانتاج؟

٦- ما اهم التحديات التي تواجهها الاخوات الثلاث؟

الاقتصادي | العدد (1902) السنة الثامنة - الثلاثاء (7) آب 2010

جولات التراخيص النفطية بين المؤيدين والمعارضين

د نبيل جعفر عبدالرضا

من الصعوبة بمكان إجراء تقييم دقيق منطقي وشامل للاتفاقيات النفطية التي عقدتها وزارة النفط العراقية ومجموعة من الشركات النفطية العالمية في إطار ما يسمى بجولات التراخيص النفطية الاولى –الثانية التي أبرمت ابتداءً من ٢٠٠٩/٦/٣٠ نظرا لعدم نشر النصوص الكاملة لهذه الاتفاقيات وصعوبة وصول الباحثين اليها ولذلك سنكتفي بتحليل الإطار العام لهذه الجولات من خلال المعلومات التي قدمها مسؤولو وزارة النفط العراقية وممثلو الشركات الأجنبية النفطية ومن ثم سيكون تحليلنا قاصرا عن الاحاطة بتفاصيل تلك الجولات،وعلى الرغم من ذلك يمكن المساهمة ولو بشكل محدود في إجراء تقييم لتلك الجولات وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي.

جولة التراخيص الاولى:

تم الإعلان عن الحقول النفطية المنتجة والمطورة في جولة التراخيص الاولى في ٢٠٠٩/٦/٣٠ من قبل وزير النفط العراقي وتضمنت هذه الجولة ستة حقول نفطية هي:الرميلة الشمالية والجنوبية وغرب القرنة (المرحلة الاولى) والزبير وباي حسن وميسان،فضلا عن حقلي المنصورية وعكاش الغازيين.لقد عرضت هذه الحقول في اطار عقود الخدمات التقنية ولمدة (٢٠) عاما. يوجد في هذه الحقول النفطية زهاء ٤٥ مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد وبنسبة تعادل ٣٩٪ من اجمالي الاحتياطي العراقي النفطي تنتج هذه الحقول حاليا نحو ٢،٢٥٠ مليون ب/ي وهو ما يعادل نحو ٩٠٪ من انتاج العراق الحالي من النفط الخام تؤمن نحو ٩٠٪ من الايرادات العامة. وقد تمخضت جولة التراخيص الاولى عن احالة ثلاثة حقول عملاقة هي حقول الرميلة الشمالية والجنوبية وغرب القرنة المرحلة (١) والزبير والتي هي بعهدة شركة نفط الجنوب الى مجموعة من الشركات النفطية الاجنبية،اما حقول كركوك وباي حسن وميسان والحقلين الغازيين عكاش والمنصورية فلم تحظ بعقود تطوير من قبل الشركات النفطية الاجنبية ولذلك بقيت تلك الحقول تحت الجهد الوطني متمثلا بشركتي نفط الشمال ونفط ميسان. لقد استهدفت وزارة النفط من وراء جولة التراخيص الاولى تحقيق زيادة في انتاج النفط العراقي بمعدل ١،٥ مليون ب/ي خلال الخمس سنوات المقبلة،وستقوم الشركات الاجنبية بزيادة انتاج الحقول التي حصلت على تطويرها بمعدل ١٠٪ خلال الثلاث سنوات الاولى فيما ستحقق الانتاج المتفق عليه في السنوات التي تليها، أي ان انتاج العراق سيصبح نحو ٤ ملايين ب/ي بعد خمس سنوات أي في حدود عام ٢٠١٥ فيما سيصل ذروة الانتاج الذي ستضيفه هذه الشركات الى الانتاج الحالي بنحو ٣،٧٥٠ مليون ب/ي بعد نحو سبع سنوات وربما يكون ذلك في عام ٢٠١٧ ومن ثم سيرتفع انتاج النفط العراقي الى نحو ٥ ملايين ب/ي في العام ذاته.

جولة التراخيص الثانية:

بدأت جولة التراخيص الثانية في ٢٠٠٩/١٢/١١، وقد شملت هذه الجولة عشرة حقول هي غرب القرنة المرحلة (٢) ومجنون والحلفاية والغراف وبدرة ونجمة والقيارة وحقول شرقي بغداد – ديالى وحقول وسط الفرات. هناك (٤) حقول عملاقة ضمن الحقول النفطية العشرة المستكشفة وغير المطورة التي شملتها هذه الجولة. يبلغ الاحتياطي المؤكد لهذه الحقول قرابة ٤١،٥ مليار برميل تعادل نحو ٣٦٪ من الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق وهذا يعني ان ٧٥٪ من الاحتياطي النفطي في العراق قد شملته جولتا التراخيص الاولى والثانية وقد حصلت الشركات النفطية العالمية على عقد تطوير سبعة حقول نفطية هي:غرب القرنة المرحلة (١) ومجنون والحلفاية والغراف وبدرة ونجمة والقيارة، ولم تفز حقول بغداد وديالى والفرد بأي عقد للتطوير. ويعزى عزوف الشركات عن تطوير حقل شرقي بغداد وهو احد الحقول الأربعة العملاقة التي تضمنتها جولة التراخيص الثانية لأسباب تتعلق بكون الحقل يقع ضمن منطقة سكنية فضلا عن احتوائه على النفط الثقيل وهو من النفوط غير المرغوبة مما يجعل عمليات استخراجه صعبة ومعقدة. وستضيف هذه الجولة الى انتاج النفط العراقي نحو ٤،٧٥٠ مليون ب/ي في عام ٢٠١٧ ومن ثم سيرتفع انتاج النفط العراقي الى نحو (١٠) ملايين ب/ي في العام ذاته (خلال الجولتين الاولى والثانية)، وبافتراض سعر (٦٠) دولاراً للبرميل الواحد (بعد حسم عائد الخدمة للشركات وكلفة الاستخراج) وبافتراض تصدير نحو (٩) ملايين ب/ي فان ايرادات النفط العراقي ستبلغ نحو (١٩٤)مليار دولار عام ٢٠١٧ وهو ما يفوق الايرادات النفطية الحالية باكثر من اربعة امثالها.

حجج المؤيدين لجولات التراخيص النفطية:

١- إنها عقود خدمة بأجور متدنية وليست عقود مشاركة بالانتاج مما يسمح باستمرار السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية بملحقاتها المتعددة.

٢- تحديث الصناعة النفطية العراقية المتهالكة من خلال التكنولوجيا الحديثة والخبرات التي ستنقلها الشركات النفطية الاجنبية الى العراق.

٣- ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة الزيادة في انتاج وتصدير النفط العراقي.

٤- مساهمتها في بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات ورفع مستوى معيشة المواطنين.

٥- توفير عشرات الآلاف من فرص العمل للعراقيين وهو ما ينعكس ايجابا على تقليل معدل البطالة في العراق.

٦- تحفيز القطاعات الاقتصادية الاخرى على النمو والتطور استجابة للتطور الهائل الذي ستشهده الصناعة النفطية العراقية.

٧- ستسهم هذه العقود بتحسين المناخ الاستثماري في العراق مما سيحفز المزيد من الشركات الاجنبية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى في العراق.

حجج المعارضين لجولات التراخيص:

١- ان الحقول التي طرحت ضمن الجولة الاولى معظمها حقول مكتملة وبنسب عالية ٨٠-٩٠٪ مما يمنع الجهود الوطنية لتأهيل هذه الحقول وهذا سيضعف المكانة الاقتصادية للعراق ويعرض اقتصاده إلى الخطر.

٢- إن شركات النفط الوطنية قد أنفقت اموالاً طائلة على شراء المكائن والمعدات التي ستصبح بيد الشركات الاجنبية بموجب عقود التراخيص.

٣- إن شركات النفط الوطنية تستطيع إدارة حقول جولة التراخيص الاولى وكل ما تحتاجه هو الدعم الحكومي وتوسيع الصلاحيات والتعاقد مع الشركات العالمية المتقدمة في مجال النفط بعقود مقاولة لزمن محدود ولغرض معين لتقديم الدعم الفني للشركات الوطنية لتأهيل الحقول النفطية.

٤- تفكيك وتفتيت الصناعة النفطية العراقية من خلال تقليص احجام واهمية شركتي نفط الجنوب ونفط الشمال وسوف لا تزيد حصة هاتين الشركتين على ٢٥٪ من انتاج العراق من النفط الخام.

٥- ستحصل شركات النفط العالمية بموجب الجولة الاولى على دور كبير في صنع القرار في جميع الحقول وادارتها وتشغيلها فيما ستسيطر تماما على الحقول النفطية المعروضة في الجولة الثانية بما في ذلك السيطرة على عمليات الاستكشاف والتطوير والانتاج.

٦- إن معظم الكوادر الفنية والهندسية في شركتي نفط الجنوب ونفط الشمال سيتم إلحاقهم ضمن الشركات الجديدة ولمدة تتراوح ما بين ٢٠-٢٥ سنة مما سيفرغ شركات النفط الوطنية من كوادرها البشرية ويضعف من دورها في صناعة النفط العراقية.

٧- لم تشمل عقود التراخيص الغاز المصاحب للنفط المستخرج وهو ما يؤدي الى حرق الغاز وإهدار ما يقارب ٦٠٪ منه.

٨- سيترتب على الزيادة الهائلة في صادرات العراق النفطية تحديين رئيسيين للأوبك، الاول هو قدرة المنظمة على الحفاظ على مستوى العرض الذي يضمن بقاء اسعار النفط مجزية للدول الاعضاء، والثاني هو المحافظة على وحدة المنظمة مع ازدياد حدة التنافس بين اعضائها من اجل زيادة الحصة الانتاجية لكل منهم.

٩- عدم وضوح آلية احتساب الإيرادات المالية التي ستدخل خزينة الدولة من استثمار جولتي التراخيص الاولى والثانية.

١٠- عدم وجود قانون لضريبة النفط.

١١-من المتوقع ان تسبب الزيادة في الانتاج اختناقات في التصدير اذا لم يجر استثمار موازٍ وسريع في متطلبات نقل وخزن النفط ومن ثم زيادة طاقة التصدير في العراق.

جدول (3) الحقول المستكشفة غير المطورة المعروضة في جولة التراخيص النفطية الثانية

ت	اسم الحقل	حجم الاحتياطي مليار برميل	الملاحظات
1	غرب القرنة (المرحلة 2)	13	
2	مجنون	12,6	
3	الحلفاية	4,1	
4	الغراف	0,9	
5	بدرة	0,1	
6	نجمة	0,9	
7	القيارة	0,8	
8	شرقي بغداد	8,2	نفط تثقيل يقع في منطقة سكنية
9	حقول النفط في ديالى	0,3	
10	حقول نفط وسط الفرات (الكفل وغرب الكفل والمرجان)	0,6	

جدول (4) جولات التراخيص النفطية الثانية الشركات الفائزة بالحقول المستكشفة غير المستثمرة (المطورة)

ت	اسم الحقل	حجم الاحتياطي مليار برميل	اسم الشركة	توزيع الحصص بين الشركات	عائد الخدمة (دولار)	ذروة الإنتاج
1	غرب القرنة المرحلة (2)	13	لوك اويل الروسية ستات اويل النرويجية	85% 15%	1,15	1,850 م.ب/ي (7) سنوات
2	مجنون	12,6	شل الهولندية البريطانية بتروناس الماليزية	60% 40%	1,39	1,800 م.ب/ي (6) سنوات
3	الحلفاية	4,1	CNPC الصينية توتال الفرنسية بتروناس الماليزية	50% 25% 25%	1,40	535 الف ب/ي (6)سنوات
4	الغراف	0,9	بتروناس الماليزية جابكس اليابانية	60% 40%	1,49	230 الف ب/ي
5	بدرة	0,1	كاز بروم الروسية تي بي التركية كوكاز الكورية بتروناس الماليزية	40% 10% 30% 20%	5,5	170 الف ب/ي
6	نجمة	0,9	سنكولد الانغولية		6	110 الف ب/ي
7	القيارة	0,8	سنكولد الانغولية		5	120 الف ب/ي (9) سنوات

تنمية القطاع الخاص في العراق

تميز أداء القطاع الخاص خلال سنوات ما قبل عام 2003 بمحدودية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، والصناعية والزراعية، وفي حركة البناء والتشييد والعمران، والدخول في مجالات الاستثمار التجاري والخدمات المالية والمصرفية، وبرغم أن القطاع الخاص سعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية وما تفرضه من تطوير القدرات التكنولوجيا والإنتاجية والتنافسية، إلا أن التشريعات والقوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية والتشغيلية حجمت من نشاطه، الأمر الذي شجع على هجرة المستثمرين ورؤوس أموالهم إلى خارج البلاد، وقد نتج عن ذلك المحدودية في نسبة مساهمته فّي الناتج المحلي الإجمالي أو القدرة على استيعاب المشتغلين أو فاعليته في تعزيز النمو الاقتصادي.

علي عبد الكريم الجابري

أولا: مفهوم القطاع الخاص

إن المقصود بالقطاع الخاص هو تلك الفئة الوطنية من التي تمتلك وسائل الإنتاج ويستثمرون أموالهم في قطاعات إنتاجية وخدمية ضرورية للاقتصاد الوطني، كما هو ذلك القطاع من الاقتصاد القومي الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتجري فيه عملية تخصص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق التلقائية وليس إرادة السلطات الحكومية ألعامة، وتختلف وجهات النظر إلى القطاع الخاص وفقاً لزاوية الرؤية إليه والأهداف التي يتوقع أن يحققها والوظائف والمسؤوليات التي يمكن أن توكل إليه وتوازن القوى الاقتصادية داخل المجتمع، إذ يتسع دور القطاع الخاص في النظام الرأسمالي الذي يقوم أصلا على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويعد الفرد في هذا النظام هو الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي حيث يؤدي الأعمال بدافع المصلحة الخاصة وهي المحرك الأساس لهذا النشاط.

إما بالتحول إلى القطاع الخاص هو تحويل الممتلكات والأصول الحكومية إلى القطاع الخاص أو بمعنى آخر تحويل بعض المهمات والخدمات لتمارس عن طريق القطاع الخاص. إن التفكير الذي انبثق عنه اصطلاح التحول إلى القطاع الخاص لم يتوقف عند تحسين أداء أجهزة المشروعات العامة، بل تعدى تلك إلى المطالبة بعودتها لتدار وفقاً لأساليب إدارة الأعمال ولتمارس من خلال القطاع الخاص الذي يعزز الحريات الاقتصادية ويعمل على رفع كفاءة الأداء والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الخزينة العامة للدولة.

وهكذا يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في عملية التنمية من خلال ما يأتي:

١- المساهمة في التخفيف من حدة التضخم الملازم لعملية التنمية الاقتصادية من خلال العمل في إنتاج المواد الغذائية والصناعات التحويلية الحقيقية وبالتالي تأمين تدفق السلع الاستهلاكية إلى الأسواق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم.

٢- تسهيل اهتمام الحكومة بصناعات الأساس أو الصناعات الستراتيجية اللازمة لعملية التنمية.

٣- يسهم القطاع الخاص من خلال مشاريعه ومجالات العمل التي يوفرها في امتصاص جزء من البطالة خاصة وان مشاريعه ذات كثافة عمل عالية ولا تحتاج إلى تأهيل.

ثانياً: التحديات التي تواجه نمو القطاع الخاص

يواجه القطاع الخاص في العراق صعوبات ومعوقات تحد من تطوره ونمو طاقاته الإنتاجية وترفع من تكاليفه الإنتاجية وتضعف من قدرته التنافسية، إذ أكدت لجنة تنمية القطاع الخاص في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في تقريرها إلى وجود جملة من الصعوبات والمعوقات قسمت على مجموعتين:

المجموعة الأولى: التحديات الداخلية المركبة من ضعف واختلاف الجوانب الإدارية والقانونية والقضائية ومن قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية إضافة إلى تحديات ذاتية تتعلق بضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص.

المجموعة الثانية: تحديات خارجية أبرزها متطلبات العولمة والتحديات المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج وأساليب التسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وفي أطار ذلك باتت ملامح الدعوة الجديدة في التوجه نحو الاقتصاد الحر عبر آليات عدة منها آلية التحول نحو القطاع الخاص بغية خلق بيئة اقتصادية تسمح بدور أوسع للقطاع الخاص في إدارة الشأن الاقتصادي معززة بجملة من الحجج المنطقية المتعلقة بتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي وشيوع أجواء الإبداع وتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاستثمارات وتشجيعها إلا أن التحول للقطاع الخاص يتعرض العديد من المشاكل أهما:

١- المشكلات القانونية إذ يستدعي التحول إلى تهيئة الأطر والأنظمة التشريعية التي تحول الحكومات نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.

٢- مشكلة التقييم أو تحديد قيمة المؤسسة بالأسعار السائدة في الأسواق فإذا تم تحديد قيمة مرتفعة للمؤسسة فان ذلك يؤدي إلى عزوف المستثمرين وإذا تم تحديد قيمة اقل من القيمة الحقيقية للمؤسسة فان ذلك يؤدي إلى ضياع الأموال على المؤسسة وعلى الحكومة ويتم حل المشكلة من خلال اتباع نظام المزادات أو بيع المؤسسة على دفعات بغية التكيف مع السوق وتمكين الحكومة من الحصول على سعر انسب.

٣- ضعف التمويل اللازم لإعادة الهيكلة المادية والفنية وتخفيف عبء ديونها الخارجية لعدد من الشركات لتنمية عائداتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين.

٤- المواقف المعارضة للخصخصة من قبل إدارات المؤسسات العامة بسبب التخوف من تسريح الموظفين مما تسبب في ظاهرة تردد السلطات الحكومية إزاء الخصخصة.

٥- نقص الكفاءة لدى المسؤولين عن تنفيذ الخصخصة ما يؤدي إلى مشاكل في تسويق الشركات المراد خصخصتها وعدم توفير المعلومات الكافية للمستثمرين.

٦- توقف المشروعات الصناعية الخاصة بسبب التدمير منذ الحرب والى الوقت الحالي.

٧- انعدام الأمن واستهداف الرأسماليين والتجار، بالخطف أو القتل.

٨- وجدت هذه الرأسمالية في بلدان الجوار على الأقل مساحة من الاستقرار والأمان وبيئة أكثر جاذبية لاستثماراتها ونشاطها بعيداً عن أوضاع العراق، وما يؤكد ذلك هو حجم استثمارات العراقيين في البلدان المجاورة وخاصة العربية.

٩- تفشي ظواهر الفساد والمحسوبية والحزبية ومنع تأثيرها حيث هذه الظواهر موجودة وواضحة للعيان وقد كشفتها مختلف وسائل الإعلام العراقية وبعض نواب مجلس النواب ومفوضية النزاهة العراقية، حيث أن هذه الظواهر منتشرة بدرجة كبيرة مابين دول العالم إلا أن نسبتها تتفاوت بصورة كبيرة مابين دولة وأخرى، في حين نجد تأثيرها السلبي البالغ في أقطار معينة نجد تضاؤلها وانعدام تأثيرها في دول متقدمة أخرى.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية لتنمية القطاع الخاص

تتزايد المؤشرات في وطننا التي تفيد بوجود توجهات حكومية جيدة ومعنوية لتفعيل دور القطاع الخاص وإعطاء دور أكبر وتوسيع دائرة أنشطته للتعويض عن دور الدولة الذي تقلص إلى حد كبير بسبب الأحداث التي مرّ بها وطننا، والتحول إلى منح دور أكبر للقطاع الخاص ورفع مستوى مساهمته بهذا التحول ووضع الرؤى الجديدة للدخول في شراكة مع الدولة لتحقيق تنمية شاملة ويمكن استخلاص هذا الدور في ما يأتي:

١- تعزيز النهج الاقتصادي المعتمد على دور قيادي للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كافة.

٢- تحسين المناخ العام للاستثمار وتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية السليمة.

٣- إعطاء المزيد من الاهتمام والتشجيع للقطاع الخاص للتوجه نحو الاستثمار الزراعي، والصناعي والخدمات السياحية وأنشطة التصدير.

٤- إصلاح القطاع المالي وتحسين أداء النظام المصرفي من خلال توسيع خدماته وتشجيع دخول القطاع الخاص فيه.

٥- إصلاح النظام الضريبي والكمركي لتبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار.

٦- تنفيذ برنامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص على هذا الاستثمار، وتنمية السوق المالية.

٧- السعي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات.

٨- تشجيع التكامل والاندماج بين الشركات الصغيرة والفردية.

٩- إشراك ممثلين عن القطاع الخاص في اللجان العليا ومجلس إدارة الهيئات الحكومية والصناديق في المفاوضات الرسمية مع دول العالم، وكذلك في المفاوضات للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

١٠- رفع مستويات تشغيل العمالة الوطنية بشكل خاص (ذكور وإناث) والعاملين في القطاع الخاص بشكل عام.

١١- رفع مستوى القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتحسين كفاءته الإنتاجية والتصديرية.

١٢- التوجه إلى أسواق تتجاوز الحدود الإقليمية، تلعب فيها أساليب التسويق والدعاية دورا أساسيا.

١٣- وضع الضوابط التي تحول دون انحراف القطاع الخاص عن الأهداف المحددة في عملية البناء وسلوكه طريق الاستغلال.

ففي الاقتصاد الوطني تتوفر مجالات حيوية وإمكانات اقتصادية تسمح باستغلال المميزات النسبية وتنمية القدرات التنافسية للقطاع الخاص بهدف تحقيق التوظيف الأمثل للحوار الاقتصادي على المدى البعيد، إذ إن أهم الأسباب التي تحتم التوجه لتشجيع القطاع الخاص على المنافسة يكمن في:

أ- تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

ب- تنمية وتنويع مصادر الدخول.

ت- تقليل تكاليف الإنتاج والخدمات وتقليل الفترة اللازمة للإنتاج.

ث- استغلال رأسمال القطاع الخاص.

ج-توطين رؤوس الأموال المحلية.

ح-جذب الاستثمارات الأجنبية.

نقل التقنية الحديثة.

د-رفع مستوى الجودة والمواصفات.

كما يتطلب أيضا تشجيع وتنمية الصادرات السلعية للقطاع الخاص اتخاذ عدد من الإجراءات أبرزها:

-استكمال البنية الأساسية للتصدير من مخازن تبريد وشحن البضائع وخدمات الموانئ وإدخال المنافسة بين الشركات العاملة في الموانئ.

-الإهتمام بالجودة والتعبئة والتغليف والتسويق وتشجيع قيام شركات تسويق خاصة.

-دراسة أسواق التصدير المحتملة وإنشاء قاعدة معلومات عنها.

-تنظيم حملات ترويج مكثفة في الأسواق الإقليمية والدولية عن طريق المعارض ولقاءات رجال الأعمال وعبر السفارات والملحقيات التجارية العراقية في الخارج.

-تشجيع وإقامة مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات.

-تطوير علاقة الشراكة التجارية مع التكتلات الاقتصادية المختلفة بما يعزز التبادل التجاري والنفاذ إلى تلك الأسواق.

- الاستفادة من الشركة مع الشركات الأجنبية في النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

الاقتصادي | العدد (1902) السنة الثامنة - الثلاثاء (7) آب 2010

ترجمة / عادل العامل

إلى جنب ثلاثية أنريك دوسيل التذكارية عن تحف كارل ماركس الاقتصادية الثلاث، لا بد أن كتاب هيلين يافي Helen Yaffe (تشي غيفارا: اقتصاد الثورة) يمثل واحدةٍ من أهم المساهمات في مناقشة الاقتصاد الماركسي في السنوات الأخيرة، و باعتباره عرضاً أصيلاً إلى درجةٍ عالية لتفكير غيفارا الشخصي و إنجازاته في المسعى الأوسع لخلق اقتصاد ثوري، فإن هذا العمل يملأ فجوةً مهمة في التاريخ الاقتصادي لكوبا ما بعد الثورة، لكنه يشكل قراءةً أساسية انطلاقاً من كونه يذكرنا بالالتزام الصلب بالتغيير الثوري الذي خلد غيفارا في مثل هذه التعابير المثالية، وسط النقاش المجدد حول الشكل الذي اتخذته الرأسمالية العالمية و إحياء ملكية الدولة و قيامها بإعادة التوزيع عبر أميركا اللاتينية، كما جاء في عرض غافين أوتول للكتاب.

تشي غيفارا.. المفكر الإقتصادي

وتقوم المؤلفة بخطوة رئيسة تسمح لدراسة غيفارا ـ مع كل المناصرة التي استلزمها هذا على مدى سنوات كثيرة ـ بالانتقال من المناقشات التبسيطية بشأن مثاليته أو "سوء الإدارة" الاسطورية للاقتصاد الكوبي تحت إشرافه. وقد قاربت العمل الذي تولاّه الثوري الأرجنتيني كرئيس للبنك الوطني الكوبي، ورئيس قسم التصنيع ووزير الصناعات في الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ بطريقة علمية صارمة ستجعل الرجل العظيم فخوراً بذلك. وهي طوال الوقت تُبقي عينيها على قارئها وتجعل هذا النص سهل المنال قدر الإمكان بالنسبة لغير الاقتصاديين وسطنا (فتضمّن نصّها، على سبيل المثال، نادرة الرئيس الكوبي في حينه أوزفالدو دورتيكوس بشأن طلب كاسترو في اجتماع متأخر لمجلس الوزراء لـ "اقتصادي economist جيد، يتولى مسؤولية البنك الوطني واستجابة تشي غيفارا النعسان آنذاك حيث رفع يده وهو يظن أن كاسترو قال "شيوعي communist جيد")! [نتيجةً للتقارب بين اللفظتين ـ م].

وقد كانت المهمة التي تواجه غيفارا ورفاقه بعد ثورة ١٩٥٩ تقطع الأنفاس: كيف يزيدون الانتاج وإنتاجية العمل وسط ظروف التخلف والالتزام الجديد بجعل الانتقال إلى الاشتراكية بطريقة لن تعتمد على أدوات رأسمالية يمكن أن تُضعف تقدم الوعي الجديد. ومن عام ١٩٥٩، تصدّر غيفارا قيادة التغييرات التي حوّلت كوبا من تخلفها كنصف مستعمرة إلى الاستقلال والاندماج بالكتلة الاشتراكية. وكان مساعداً على إحداث انتقال ناجح إلى حد كبير من القطاع الصناعي الرأسمالي إلى آخر اشتراكي ـ وضمن فترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١، كانت كوبا قد حوّلت من الاقتصاد الحر الذي تهيمن عليه استثمارات الولايات النتخدة وتجارتها إلى بلد تسيطر فيه الدولة على نحو ٨٤ بالمئة من الصناعة والتجارة من خلال سياسات اشتراكية بشكلٍ تام تقريباً.

ولقد فعل ذلك في ظروف كانت غير مستقرة وغير اعتيادية للغاية: تأميم هائل، علاقات تجارة متغيرة، إدخال تخطيط الدولة، هجرة مهنيين ذوي مؤهلات عالية، تشديد الحصار الأميركي، غزو، تخريب وتهديد بحرب نووية. وحُرمت الحكومة من أي مدخل إلى التسليف الغربي فاعتمدت على التجارة والمعونة من بلدان أقل تطوراً من الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. وكانت الولايات المتحدة قد حصرت كوبا في تركيبة من التبعية المتخلفة الأحادية المحصول (السكر) تهيمن عليها الاحتكارات الأميركية.

وبوجه خاص، كان تأثير غيفارا حاسماً في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ في صياغة نظام التمويل الحسابي Budgetary للإدارة الاقتصادية المطوّر للمساعدة على حل المشاكل الصعبة التي كانت تواجهها وزارة الصناعات الكوبية.

إن نظام التمويل الحسابي هذا، المستند على التقنيات الإدارية للشركات الأميركية، موضوعة أساسية تتواصل في كتاب يافي هذا، بالرغم من أن القارئ ينبغي أن يستكشف الكثير من الموضوعات الأخرى التي تتفحصها هي لتحرز فهماً أغنى لتشي غيفارا المفكر الاقتصادي، والثوري، والإنسان إضافة إلى فهم المشاكل الاقتصادية الأوسع التي واجهتها كوبا الثورية والحلول التي طبقتها. وقد بدأ هذا النظام كمجموعة إجراءات لمعالجة المشاكل التي أحدثها في كوبا التأميم المتّسع للصناعة، وبوجه خاص مركزة الإدارة والتخصيصات المالية للوحدات المؤممة. وكان، فوق كل شيء، استجابةً للافتقار إلى الاختصاصيين ومشاكل تمويل الانتاج. وكانت المركزة تمثل استجابةً للافتقار إلى الدخل أو العائد والحاجة لمنع توقفات الانتاج حين تفتقر المعامل إلى الدخل لدفع الرواتب، وشراء التجهيزات ودفع تكاليف الصيانة والتصليحات.

وعلى كل حال، فقد أخذ نظام الميزانية المالية هذا يتخذ أهميةً إيديولوجية، استناداً على نظام محاسبة مالية دقيق، إذ أمّن قسم التصنيع سيطرة أعظم على الانتاج وقام غيفارا بتطوير تحليله النظري الخاص به. وكرّس رفاقه اهتماماً كبيراً بتحديد فعاليات أو كفاءات الشركات الاحتكارية الأميركية التي كانت قد عملت في كوبا ـ مثل الشركة الكهربائية الكوبية ـ وفهم أنظمة عملها الحسابي، بينما يُضاف للسيطرة الإدارية العنصر الأساسي لمشاركة العمال. وهذه التقنيات الحسابية، برأيهم، هي التي ستُمكّن الإدارة الاقتصادية الاشتراكية الكوبية من أن تُصبح أكثر كفاءةً، وإنتاجيةً وتقدماً من تلك التي تبنّاها الاتحاد السوفييتي.

وفي الوقت الذي كان فيه نظام التمويل الحسابي في أصوله استجابةً عملية جريئة لواقع كوبا الستينيات، فإن التفكير الذي وراءه قد تطور إلى ما بعد هذا، وتُجمله المؤلفة في ما بعد كمجموعة مبادئ أوسع كثيراً تحكم الإدارة الاشتراكية للصناعة التي لها رنينها الآن. وتشير المؤلفة، على سبيل المثال، إلى المناقشة الدائرة بخصوص "اشتراكية للقرن ٢١" التي استهلّها الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز. وقد قدّم أعضاء متبقون من حلقة غيفارا الداخلية المشورة إلى الحكومة الفنزويلية بشأن نظام التمويل الحسابي هذا، ووجدوا لهم مستمعين متنبّهين حديثاً في أميركا اللاتينية اليوم.

وتختم يافي بالقول "إن عبارة ' اشتراكية للقرن الحادي والعشرين ' قد بدأت تدخل الأدب الأكاديمي والمحاضرة الشعبية، ومع ذلك فإن قليلين حاولوا أن يوضحوا ما يعني هذا؛ وأية أشكال سيتخذها المجتمع الجديد وكيف ستختلف عن تلك التي جرى تبنّيها سابقاً تحت راية الاشتراكية. وعلى كل حال، فإن اللاعبين الأساسيين في كوبا، وفنزويلا، وبوليفيا، قد وضعوا أمامهم تراث غيفارا في هذه العملية... والنجاح النسبي أو الفشل في تنفيذ مبادئ مقاربة غيفارا لاقتصاد الثورة في كوبا، وفنزويلا، وبوليفيا وأي مكان آخر سيكون اختباراً فحصياً لإمكانية بناء اشتراكية للقرن الحادي والعشرين".

عن/Latin American Review

التخفيضات الضريبية التي يمكن أن تحقق فرقاً

ترجمة: اسلام عامر

لقد حان الوقت لنتكلم عن التخفيضات الضريبية

يعاني الاقتصاد الامريكي حاليا من ظاهرة البطالة، فثمة خمسة عشر مليون شخص في عداد العاطلين عن العمل، اما الاتحاد الفيدرالي فأنه بطيء العمل و التنفيذ و لم يفعّل الكثير حتى الان، ومجلس الشيوخ غير قادر على ان يجمع الستين صوتا المطلوبة لتمرير اي شيء فيما عدا بعض اللوائح الثانوية.

إن الامل الوحيد لوجود خطة اقتصادية قصيرة المدى بأمكانها ان تحظى بتأيد الحزبين هي التخفيضات الضريبية و ليس تخفيضات جورج دبليو بوش الضريبية البعيدة المدى و التي سيطر موضوعها على المناقشة مؤخرا.

من المحتمل ان هذا النوع من التخفيضات الضريبية قد لا يحظى بأصوات الديموقراطيين في حين انه من غير المرجح ان يدعم الجمهوريون مقترح المزيد من الانفاق مثل مشاريع البنية التحتية التي ذكرها الرئيس اوباما.

ان اتباع تخفيضات ضريبية مخطط لها تخطيطا جيدا يمكن ان يحدث فرقاً.

و تمثل التخفيضات الضريبية قلب و مبدأ البرنامج الاقتصادي الجمهوري و على مدى ٣٠ عاما حيث اظهر مشروع قرار التحفيز العام الماضي ان اوباما كان منفتحاً لمبدأ التخفيضات الضريبية.

اما السؤال الذي يطرح نفسه الان هو :ما نوع التخفيضات الضريبية التي لها ان ترجع الناس الى العمل السريع؟

إن السنوات الثلاثين الاخيرة يمكن ان تمنحنا اجابات جيدة جدا و السبب الوحيد هو ان التخفيضات البعيدة المدى في نسب الضرائب التي ركزت على الاغنياء (على غرار التي كانت في زمن بوش عام ٢٠٠١) لم تفعّل الا القليل لترفع النمو على المدى القصير.

لكن التخفيضات الضريبية الاكثر فعالية التي ترجع الناس الى سابق عهدهم بالعمل السريع هي التي يمكن للتجار و الناس الحصول عليها في حال انفقوا المزيد من المال كما هي الحال مع برنامج السيارات المستخدمة العام الماضي لذا فقد كان ذلك ائتمانا ضريبيا حظى بدعم الطرفين و قام بتشغيل المئات من العمال العاطلين عن العمل لأشهر. و لعل المثال الأكثر انتشارا هي الضرائب المأخوذة من واقع المرتبات في الاعمال التجارية و التي قللت من كلفة توظيف العمال.

كن ان يزيد اتخاذ اي من هذه الخطوات من عجز الميزانية كما هو واضح، لكن في ما يخص ترليونات الدولارات و الرعاية الصحية للمسنين والعجزة على المدى الطويل فأن التخفيضات الضريبية المؤقتة التي تكلف بضع مئات البلايين من الدولارات ليست ذات اهمية. فالمشكلة الاكثر الحاحا في الوقت الراهن هي ضعف الاقتصاد.

ان الدرس التاريخي الاعظم للازمة المالية هو ان الحكومات ليست شديدةً في الاستجابة. و كان ذلك هو خطأ اليابان في التسعينيات و خطأ هيربرت هوفر في بدايات الثلاثينيات و حتى فرانكلين روسفيلت في منتصف الثلاثينيات.

و يبدو ان القادة السياسيين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ قد تعلموا من هذا الدرس لكنهم نسوه في عام ٢٠١٠!

و في وقت ما من الاشهر الاربعة التالية سيكون من الواجب على الكونغرس ان يقرر ما يفعله تجاه التخفيضات الضريبية الاصلية التي وضعها جورج بوش و ذلك لأنها من المقرر ان تنتهي في الحادي و الثلاثين من شهر كانون الاول.

و يفضل معظم الديمقراطيين تمديد التخفيضات بالنسبة للأسر محققين بذلك ما يزيد على الـ٢٥٠,٠٠٠ دولار في السنة.

و يريد الجمهوريون ان يجعلوا جميع التخفيضات الضريبية تخفيضات دائمية.

و يقول الجمهوريون ان التخفيضات الدائمية في نسبة الضرائب هي الشكل الافضل لأشكال التحفيز لأنها لن تنهي مدة صلاحية التخفيضات الضريبية التي تم وضعها في فترة الرئيس بوش. و قال جون بونير في خطاب له الاسبوع الماضي الذي ناقش فيه الاجندة الاقتصادية للحزب الجمهوري: "ان ذلك الامر هو وصفة دواء لهذه الكارثة".

و بالنظر الى النظريات البقية فأن هذه الفكرة ليست بالسيئة فيمكنك بالتاكيد ان تتخيل الكيفية التي يمكن ان يزيد تخفيض الضرائب من الاذى على الاغنياء او الكيفية التي يرفع تخفيض الضرائب بها النمو.

وقع جورج بوش التخفيضات الضريبية في حزيران عام ٢٠٠١ حيث كان الاقتصاد وقتها يخسر الوظائف يوما بعد يوم و على مدى اشهر.

و في العقد الذي جاء بعد التخفيضات الضريبية كان النمو ابطأ من اي عقدٍ مضى منذ الحرب العالمية الثانية.

اذا كان الهدف هو التحفيز على المدى القصير فحتى التخفيضات الضريبية التي اتبعها رونالد ريغان التي امتدحت كثيرا لن تجدي نفعا. فبعد ان وقع على تلك التخفيضات خسر الاقتصاد الوظائف لمدة ستة عشر شهرا متواليا و لم ترتفع الوظائف الا بعد ان رفع الضرائب ليقلل من العجز في نهاية عام ١٩٨٢.

ما الامر الذي يفسر هذا النمط؟ ان نسبة الضرائب امر مهم لكن الناس لا تبني قراراتها على نسبة الضرائب الهامشية. فلقد كانت كل من التخفيضات الضريبية التي اجراها بوش و ريغان قوية بما فيه الكفاية لتتغلب على الرياح المعاكسة للاقتصاد في ذلك الوقت.

فالمستهلكون و المدراء التنفيذيون لم يندفعوا نحو إنفاق المزيد من المال جزيئا لأنهم اعتقدوا ان نسبة ضرائبهم ستبقى منخفضة لأشهر او لسنوات، الامر الذي جعل التخفيضات الضريبية التي اتبعها ريغان تسير على نحو غير مناسب للأسر ذات الدخل العالي و التي تدخر معظم دخلها. وبالاعتماد الجزئي على التاريخ بنت وكالة مودي Moody تقديراتها التي تقول ان الخصم الجديد سيكون ذا تأثير مضاعف لثلاث مرات على النمو في السنوات المقبلة الامر الذي سيبقي التخفيضات الضريبية التي تم اتباعها عام ٢٠٠١ دائمية.

و على الرغم من ذلك فان الخصم ليس الحل الأمثل بحسب تحليلات وكالة مودي فان بعض الاسرمن المؤكد انها ستضع خصوماتها في حساب ادخارها او ستستخدمه لتدفع الديون.

و هذا هو السبب في كون الحلول المثالية تميل الى تحويل الدولارات الحكومية الى دولارات خاصة، حيث كان ذلك هو التأثير ذاته الذي حصل في برنامج السيارات المستخدمة الذي تحدثنا عنه حيث سبب ذلك البرنامج بأرتفاع مبيعات السيارات و هو الحال نفسه في الاعفاء الضريبي عام ٢٠٠٩ الذي ادى في نهاية العام الى زيادة كبيرة في الانفاق.

إن التوتر المصاحب لمثل هذه التخفيضات الضريبية معلق بين البساطة و الاستهداف فالنوع المستهدف يمكن ان يجنبنا انفاق الكثير من المال على الاسر و على الاعمال التجارية.

و ثمة احتمال واحد ألا و هو توسيع الاعفاء الضريبي لمشاريع الطاقة البديلة التي يفضلها البيت الابيض و اثنان على الاقل من المسؤولين البارزين في الحزب الجمهوري و هما اورين هاتش و ريتشارد اوغر.

اما الاحتمال الاخر فهو توسيع الاعفاء الضريبي للاعمال التي تزيد من قوتها العاملة كماهي الحالة التي يتبناها هاتش و تشارلز شومر، ففي هذه الحالة لن تكون الشركات ممنوعة من توظيف العاطلين عن العمل على المدى الطويل.

إن عيب هذه البرامج هو وجوب فهم الناس لها لكي يستطيعوا ملء الاستمارات و ثمة نهج اسهل لكنه غير مستهدف كثيرا يمكنه ان يقلل مؤقتا من الضرائب المأخوذة من المرتبات.

عن: النيويورك تايمز

خبراء مصرفيون: نمو الاقتصاد الامريكي يمكن أن يكون بطيئاً

ترجمة: المدى الاقتصادي

يمكن ان يمر الاقتصاد الامريكي بمرحلة تدهور في النمو وان يخوض تجربة بطالة سيئة و على مدى عقد او اكثر وذلك نتيجة للإنهيار الذي حصل عام ٢٠٠٧ في سوق العقارات و نتيجة الفوضى الاقتصادية التي تلته و ذلك بحسب خبراء اقتصاديين في دراسة تاريخ الازمة المالية.

وكانت تلك النتيجة متضمنةً في بحث كارمن رينهارت و هي اقتصادية في جامعة ماري لاند في امريكا و كانت تلك النتيجة ولادة مناقشة مهمة خلال ندوة السياسة السنوية التي قام المصرف الفيدرالي الاتحادي بتنظيمها في مدينة كانساس في الولايات المتحدة الامريكية حيث اختتمت هذه الندوة اعمالها يوم السبت الماضي.

لقد ضم الاجتماع الذي حصل في حديقة غراند تيتون الوطنية زهاء مئة و عشرة من محافظي البنوك و الاقتصاديين بما في ذلك معظم مسؤولي المصرف الفيدرالي الاحتياطي.

وفي عام ٢٠٠٨ وقعت الندوة قبل اسابيع من مقاربة افلاس ليمان برذرز لأغلاق السوق المالية. و هنأ المسؤولون انفسهم في ندوة العام الماضي بمقاومة اسوأ ماحصل في الازمة.

لكن التباطؤ الذي حصل في الآونة الاخيرة القى بظلاله على ندوة هذه السنة. و تناقش الحاضرون بشأن البحث الذي قدمته السيدة رينهارت احد المشاركين في المؤتمر.

و يقول الن سيناي المؤسس المشارك في شركة Decision Economics و مشارك قديم في الندوة: "انا قلق اكثر من اي وقت مضى على مستقبل اقتصاد الولايات المتحدة فالتحدي فريدٌ من نوعه،أن الفقر و النمو المتناقص و نسبة البطالة فضلا عن العجز ذي المستوى العالي و الديون السيادية هي الامور التي جعلتنا من البلدان التي تنقصها المسؤولية المالية في هذا العالم".

وقدمت السيدة رينهارت بحثا بناءً عن البحث الذي قامت به مع الخبير الاقتصادي في جامعة هارفارد كينيث روغوف بخصوص كتابهما "This Time Is Different"Eight Centuries of Financial Folly

و هو الكتاب الذي تم نشره العام الماضي من دار برينكتون للنشر والتابعة لجامعة برينكتون في الولايات المتحدة.

وكان زوجها فينست رينهارت مدير سابق في الشؤون المالية في الاتحاد الفيدرالي مشاركا لها في تاليف هذا البحث.

لقد تناولت رينهارت في بحثها هذا اكثر من خمس عشرة ازمة مالية عالمية منذ الحرب العالمية الثانية و الانكماش الاقتصادي الذي حصل بعد الانهيار عام ١٩٢٩ في سوق الاسهم المالية و كذلك ازمة النفط التي حصلت عام ١٩٧٣ و انهيار سوق الرهن العقاري عام ٢٠٠٧.

في العقد الذي جاء بعد الازمة المالية كانت نسب النمو بطيئةً للغاية و نسب البطالة مرتفعةً للغاية. و استلزم الامر سنوات لتعافي وانتعاش السوق العقاري حيث استغرق قرابة سبع سنوات لتقلل الشركات من ديونها و ان تستعيد توازنها المالي. في العموم كانت الازمات تلك مسبوقةً بعقد طويل من التوسع في الائتمان و الاقتراض و التي تلتها فترات طوال من التقشف.

"احداث زعزعة استقرار كبيرة كالتي تمت مناقشتها هنا ادت الى التغيرات الحاصلة في مؤشرات اداء الاقتصاد الكلي و على المدى البعيد"هذا ما كتبته السيدة رينهارت في بحثها.

واضافت السيدة رينهارت ان المسؤولين يمكن ان يفشلوا في تحديد ظروف الاقتصاد المتغير."ان الاعتقاد و التفكير الخاطئ يمكن ان يكلف كثيرا عندما يتبناه المسؤولون الماليون الذين بالغوا في تقدير مستوى العائدات و كذلك محافظو البنوك الذين حاولوا ان يستعيدوا نسبة العاملين الى نسبة اعلى".

وحذّر علماء عديدون هنا، انه من السابق لأوانه استنتاج المخاوف الاقتصادية على المدى الطويل بالنسبة للولايات المتحدة بعد الفوضى التي احدثتها الازمة السابقة.

وقالت سوزان كولنز و هي اقتصادية و عميدة في قسم السياسة العامة في جامعة ميشيغان في الولايات المتحدة: "ان بحث رينهارت لم يحاول ان يقيم الى اي مدى لكن الواقع يتمثل في ما نحتاجه لفهم ان القضية التي نتعامل معها صعبة للغاية و لذلك يتوجب علينا ان لا نتوقع ان تُحل بهذه السهولة"

و اضافت السيدة كولنز"يُعد ما رأيناه في السنوات السابقة نجاحا في السياسة التي اتبعناها، صحيح ان الامور لم تكن كما اردنا ان تكون، لكن كان من الممكن ان تصبح اكثر سوءاً"، ولم يكن بحث رينهارت الوحيد الذي قدم تلك الامور الحزينة لصانعي السياسات المالية.

قدم كل من جيمس ستوك من جامعة هارفارد و مارك واتسون من جامعة برنكتون بحثاً يناقشان فيه التضخم الذي انخفض مستواه الامر الذي جعل مسؤولي الاتحاد الفيدرالي يشعرون بالقلق حيال التضخم و كذلك دوامة الاسعار المنخفضة والاجور التي يمكن ان تهبط اكثر من ذلك". إن معدل التضخم اقل من هدف الاتحاد الفيدرالي غير الرسمي بنحو ١,٥ الى ٢ بالمئة. و قال بين بيرتاك و هو رئيس مجلس الاتحاد الفيدرالي يوم الجمعة الماضي: "ان البنك المركزي سيواجه و بشدة الانحرافات التي حصلت في اتجاه الاسعار نحو الاسوأ".

و اشار كل من ستوك وواسطن الى ان فترات الركود التي اصابت الولايات المتحدة ارتبطت بانخفاض التضخم و بوجود توقع زيادة في التضخم عام ٢٠٠٤ والذي ظهر منذ الكساد حصل عام ٢٠٠١ و يقول المؤلفان إنهما لا يستطيعان تفسير حدوث ذلك و لا يستطيعان قول السبب الذي يمكن ان يؤدي الى حصول ذلك الامر ثانية".

عن: النيويورك تايمز

الاقتصادي | العدد (1902) السنة الثامنة - الثلاثاء (7) آب 2010

المرصد الاقتصادي

منتجات بملمح حرفي تزخر بها أسواقنا المحلية

بغداد/ علي الكاتب

الكثير من المنتجات المحلية التي تتميز بجودتها واتقان العمل فيها برغم كونها تعد منتجات بسيطة قد يكون للطبيعة اسهام اكثر من عمل الناس فيها، فمن لبن اربيل الى جرزات الموصل الى برتقال ديالى الى عنب بلد وطرشي النجف واسماك الكوت وعنبر المشخاب وغيرها،وهي في مجملها منتجات تحكي حضارة البلد الحافلة بحقب من التطور والازدهار على مر السنين.

قال نزار عبد الله ٤١ عاما: ان من اشهر معالم مدينة اربيل هو اللبن المدخن فهذا المنتج يكاد يكون الصفة الغالبة للمدينة التي لا يأتي زائر اليها حتى وطلبها من الاسواق،خاصة في السوق القديمة لمدينة اربيل في سوق القيصرية تحديدا،حيث تجد البان الانغام الطازجة وكذا الحال مع الاجبان والزبدة وغيرها،واهل المدينة يفتخرون بمنتج لبن اربيل (المدخن) والمنسب اليها دائما.

واضاف: ان المدن العراقية جميعها تشتهر بمنتج نباتي او حيواني او حرفي فسدة الكوت الشهيرة في محافظة واسط جاءت شهرتها ليست فقط من السدة بل من الاسماك المعروفة التي يتم اصطيادها من النهر في ذات المنطقة،والواسطيون يفضلون دائما ان يتناولوا السمك على الطريقة العراقية المشهورة (المسكوف) وهم يشترون كميات كبيرة من السمك لرخص ثمنها اذ تعد المنطقة المكان الذي يباع منه السمك الى انحاء العراق.

عارف الياسري صاحب محل لبيع الطرشي النجفي في سوق الشواكه ببغداد قال: ان الطرشي النجفي طريقة يفضلها الكثير من المستهلكين لكون مذاقه جيداً وطيباً ومن اثمار الارض العراقية الطيبة،والطرشي النجفي (المدبس) وان كان واجهته الاولى هي مدينة النجف الا ان فروع المهنة بدت في معظم المدن العراقية وخاصة بغداد،حيث يفضل البغداديون شراء الطرشي النجفي من دون عناء السفر الى مدينة النجف وشرائه هناك،ونحن لنا فرع رئيس في مدينة النجف وفرع اخر في مدينة الديوانية وفرع بغداد هذا هو الثالث حيث يمتاز الطرشي النجفي بالنكهة والجودة العالية والملذ الطيب الذي يختلف فيه عن بقية انواع الطرشي المعمول في بقية المناطق في العراق وخارجه.

واضاف: ان هناك منتجات زراعية متميزة في العراق لمحصول ارتبط بمدينة صغيرة تابعة لمحافظة النجف،فما ان تزور المشخاب في فترة زراعة الشلب حتى تبدأ بتنفس عبق العنبر الذي يملأ رئتيك في الحال،فالرائحة الزكية والطعم الذي لايضاهي يبعث في القلب شغفا لمحصول رز العنبر العراقي الذي يزرع في مناطق اخرى من البلاد،ولا تخلو موائد العراقيين من الطعام من رز العنبر العراقي الذي يفضلونه كثيرا في معظم اوقات السنة،كما انه بحاجة الى الاهتمام والتطوير لكونه محصولاً اقتصادياً ذا جدوى اقتصادية كبيرة لاسيما انه يمتاز بالجودة العالية مقارنة بالمنتجات المثيلة له في العالم.

وتابع: ان قائمة المنتجات والصناعات الغذائية والحرفية لا تنتهي عند هذه النقطة بل انها تستمر لصناعات اخرى فالتمور صناعة غذائية كبيرة عانت من التدهور في السنوات الاخيرة وتشتهر في معظم المدن العراقية زراعته لاصناف ذات مذاق طيب يفضلها المستهلك دائما والبصرة هي الاولى في اكتساب شهرتها من زراعة التمور وتحتل كربلاء المرتبة الثانية وهكذا القائمة تطول لمدن اخرى ولاصناف شتى منها (الخستاوي والخضراوي والعمراني والبربن والبريم والحلاوي)والبرحي الذي يسمى ايضا (ماكنتوش البصرة)،وهي ترتبط بصناعات حرفية وصناعات غذائية مثل صناعة الدبس وغيرها.

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون | تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي: محمد السعدي

اقتصاديات

جولتا التراخيص النفطية

■ عباس الغالبي

انقسم المراقبون والخبراء بين مؤيدين ومعارضين للعقود التي أبرمتها وزارة النفط ضمن مايسمى بجولتي التراخيص الاولى والثانية، في ظل غياب قانون النفط والغاز الذي رحله مجلس النواب المنتهية ولايته الى مجلس النواب الحالي.

وكل من الفريقين له حججه ومبرراته، ولكن الشيء الأهم الذي يعد نقطة الفصل بتقديرنا ان المعترضين يقولون ان الشركات الوطنية لديها القدرة على تطوير الحقول النفطية الستة عشر المشمولة بالتطوير ضمن جولتي التراخيص، فيما يعتبر المؤيدون الشركات الوطنية الثلاث الحالية (نفط الشمال والجنوب وميسان) ليس لديها القدرة على التطوير في هذه الحقول وغيرها، وهي في الوقت نفسه فرصة لإدخال التكنولوجيا الحديثة الى الصناعة النفطية استخراجاً وانتاجاً.

وأزاء ذلك حاولنا في هذا العدد من الملحق الاقتصادي ان نسلط الضوء على هذه الجدلية وعرض الابعاد الاقتصادية والفنية لجولتي التراخيص من وجهة النظر الاكاديمية والخبيرة والقطاعية المسؤولة، حيث انه في وجهات النظر هذه سنرى آراء كل من الفريقين المعترضين والمؤيدين على حد سواء، وهي بتقديرنا فرصة للمتلقين والمراقبين والخبراء أن يطلعوا على الحقائق وان يزيلوا اللبس عن هذه الجدلية التي برزت على المشهد الاقتصادي في وقت عدّه الكثير من المراقبين انه متأخر نوعا ما، في ظل غياب البيئة القانونية المنظمة للنفط والغاز الذي يمثل النسغ الصاعد للاقتصاد الوطني الذي مازال يحبو على الرغم من الامكانات المادية والفنية التي يمتلكها.

> **بغض النظر عن الحجج والمسوغات التي يبديها كل من المعترضين والمؤيدين فأن الامر لا يعدو كونه جاء في وقت متأخر جداً، أي في نهاية الفترة الدستورية للحكومة والأهم من ذلك انها كانت في ظل عدم وجود قانون النفط والغاز، فقد تتغير الموازين إذا أقر القانون خلال الفترة التشريعية الحالية لمجلس النواب الجديد،وقد يأتي البرنامج الاقتصادي للحكومة وينسف هذه الاتفاقات،**

وعلى الرغم من الثقة التي تبديها وزارة النفط وتفاؤلها المفرط في امكانية تحقيق نتائج سريعة وملموسة على مستوى الانتاج والتصدير وبحسب الاعلانات الاولى التي اعلنت عنها وتبنتها الشركات الاستثمارية عند توقيع العقود، فأن المخاوف التي يمكن ان نعتقد بحكم متابعتنا الدقيقة لحيثيات الامور ومدى العلاقة مع جدلية اسعار النفط واسواقه المفعمة بالتقلبات، فان الامرسيلقي بظلاله لا محالة على التزامات اوبك في سقف الانتاج ومايؤثره ذلك على اسعار النفط في الاسواق العالمية وفقاً للمبدأ الاقتصادي المعروف (العرض والطلب)، ومايمكن ان تبديه في التعامل مع التزامات التصدير من قبل الدول المنتجة التي عادة ما تلتزم بحصص أوبك.

وبغض النظر عن الحجج والمسوغات التي يبديها كل من المعترضين والمؤيدين فأن الامر لا يعدو كونه جاء في وقت متأخر جداً، أي في نهاية الفترة الدستورية للحكومة والأهم من ذلك انها كانت في ظل عدم وجود قانون النفط والغاز، فقد تتغير الموازين إذا أقر القانون خلال الفترة التشريعية الحالية لمجلس النواب الجديد،وقد يأتي البرنامج الاقتصادي للحكومة الجديدة وينسف هذه الاتفاقات، لقناعات قد تتولد لدى مصادر القرار السياسي والاقتصادي بعدم جدوى هذه العقود اتساقاً مع حجج المعترضين، وهذا وارد بحكم المعطيات الواقعية التي تؤشر للوهلة الاولى تأخر الشركات الفائزة بعقود جولتي التراخيص الاولى والثانية من القدوم الى مواقع العمل تحت مسوغات ومبررات شتى، الامر الذي حدا بوزير النفط الشهرستاني إلى دعوة الشركات للقدوم الى ساحة العمل والايفاء بالتزاماتها المثبتة في حيثيات العقود المبرمة بين الوزارة والشركات التي رست عليها العقود.

abbas.abbas80@yahoo.com